Dirasat, Human and Social Sciences, Volume 49, No. 3, 2022

Deanship of Scientific Research

Participation in the Elections of the 19th Jordanian Parliament: Incentives and Constraints

Abdelbaset Alazzam[1]*, Mohammad Al-Shara'a[2]

[1] Department of Sociology & Social work, Faculty of Arts, Yarmouk University, Irbid, Jordan.

[2] Department of Political Science, Faculty of Arts, Yarmouk University, Irbid, Jordan.

https://doi.org/10.35516/hum.v49i3.1356

Received: 17/1/2021

Revised: 7/4/2021

Accepted: 19/4/2021

Published: 15/5/2022

* ***Corresponding author:***

a.azzam@yu.edu.jo

Abstract

Aims: The study aims to reveal the incentives and constraints of the participation in the elections of the 19th Jordanian Parliament.

Methods: A survey was distributed to 840 electors from the study population. This study adopts the analytical descriptive approach.

Results: The results of the study showed that the evaluation of the incentives of the electors' participation came in a medium degree. They were in the following order: first, the axis of "Motivational achievement", with a high degree; second, the axis of "Striving for needs", with a medium degree; third, the axis of "Integration into participation", with a medium degree; and finally, the axis of "Participation preference", with a medium degree. The evaluations of the constraints of the electors' participation came in a medium degree for all axes, the first of which was the "Economic constraints", followed by the "Political constraints", the "social constraints", and the "Cultural constraints", respectively. The results also showed that there were no statistically significant differences ($\alpha \leq 0.05$) between the field of electoral participation incentives and the study variables, with the exception of the variables: "gender," age, "education", and "occupation". In addition, this study revealed that there were no statistically significant differences between the variables in the field of constraints of the electoral participation and the study variables, with the exception of the two variables: "gender" and "age."

Conclusion: The government and civil society institutions should make participation in the parliamentary elections a supreme national interest, and be based on impartiality, integrity and transparency.

Keywords: Participation; Elections; Parliament; Incentives; Constraints.

المشاركة في انتخابات مجلس النواب الأردنيّ التاسع عشر بين المحفزات المعوقات

عبدالباسط العزام*، محمد الشرعة

[1] قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

[2] قسم العلوم السياسية، كلية الآداب، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

ملخّص

الدراسة إلى الكشف عن محفزات ومعوقات المشاركة في الانتخابات البرلمانيّة لمجلس النواب الأردني التاسع عشر.

المنهجية: طبقت الدراسة على عينة قوامها (840) ناخبًا وناخبة من مجتمع الدراسة؛ مرتكزة على المنهج الوصفي التحليلي.

النتائج: أظهرت النتائج أنّ تقديرات محفزات مشاركة الناخبين، جاءت بدرجة تقدير متوسطة، أولها: كان محور الحافزيّة للإنجاز" بدرجة مرتفعة، وثانيها: محور"السعي للحاجات" بدرجة متوسطة، وثالثها: محور"الاندماجية في المشاركة" بدرجة متوسطة، وآخرها: محور"أفضلية المشاركة" بدرجة متوسطة. وجاءت تقديرات معوقات مشاركة الناخبين بدرجة متوسطة، كان أولها: محور "المعوّقات الاقتصادية" بدرجة متوسطة، وثانيها: محور"المعوّقات السياسية" بدرجة متوسطة، وثالثها: محور "المعوّقات الاجتماعية" بدرجة متوسطة، وآخرها: محور "المعوّقات الثقافية" بدرجة متوسطة. وأظهرت النتائج عدم وجود فروق دالة إحصائيًا ($\alpha \leq 0.05$) بين محفزات المشاركة الانتخابية، ومتغيّرات الدراسة، باستثناء متغيّرات: "النوع الاجتماعي" والسّن" و"المستوى التعليمي"، و"العمل". وكذلك كشفت عدم وجود فروق بين معوقات المشاركة الانتخابية، ومتغيّرات الدارسة، باستثناء متغيّري: "النوع الاجتماعي"، و"السن".

التوصيات: على الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني أن تجعل المشاركة في الانتخابات مصلحة وطنية عليا، وأن تقوم على الحيادية والنزاهة والشفافية.

الكلمات الدالة : المشاركة، الانتخابات، البرلمان، المحفزات، المعوقات.

© 2022 DSR Publishers/ The University of Jordan. All Rights Reserved.

المقدّمة

المشاركة الانتخابية حق مدنيّ ودستوريّ للمواطن، فله الحق أن يكون شريكًا في الاختيار الحر لممثليه عبر مجالس منتخبة وانتخابات دورية حقيقة، وبقوانين انتخابية لا تشوبها شائبة، إلا أنّ المشاركة الواعية له تتطلب حرية تعبير حقيقية، ومشاركة في صنع القرار، ومراقبة طريقة تنفيذه، بإدراك مسؤول، تقوم على مبادئ الحرية العدالة والمساواة، عبر مؤسسات الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والاتحادات والجمعيات (إطبيش، 2016).

وممّا يزيد قابليّة المواطنين نحو المشاركة الانتخابية هو تطبيق القوانين في الانتخابات، وصون حريّة التّعبير، ففي مرحلة التحول الديموقراطي (1989- 2016) كان إخضاع الانتخابات للقوانين يُعد بداية تقدم نحو الانفراج الديموقراطي الحقيقي، إذ تضمنت تلك القوانين تطبيق نُظم انتخابية اعتمدت على نظام القائمة المفتوحة (1989)، وقانون الصوت الواحد (1993)، والنظام المختلط، وكذلك نظام التمثيل النسبي للقائمة النسبية المفتوحة، إلا أنّ القوانين التي طبقت بعد عام (1993) لم تعمل على زيادة تمثيل الأحزاب في المجالس النيابية (العواملة 2020).

وعلى الجانب الآخر، فإنّ عدم الرضا عن أداء النواب السابقين، يعيق مستوى عمليات المشاركة السياسية، كون بعض المرشحين ينقصهم الوعي الكامل بأغلب الظواهر السياسية والاجتماعية، التي يسعون إلى معالجتها، وهذا ما يدفع الناخبين إلى عدم التصويت. وكذلك، ما يعيق المشاركة السياسية في مجال مشاركة المرأة هو التنشئة الاجتماعية التي تحتّم على المرأة عدم التدخل في الشؤون السياسية، وتخوف بعض الأزواج من اختلاط المرأة بالرجل (أبو العدس 2018).

وفي العالم العربي لا توجد حتى الآن رواية موحدة للإصلاح السياسي، ويبدو أن الفرصة غير مواتية للإصلاح، إذ توقف بناء الدولة مع اهتمام الحركات الإسلامية بمسائل الهُوية الدينية بدلاً من الدستورية، وهذا ما أظهرته دراسة (Maogoto & Coleman, 2014) أنّ الحكومات تراجعت عن استخدام قوة الشرطة لكبح المعارضة والاحتجاج، وبالتالي أثبتت فشلا في ترسيخ قواعد الديمقراطية في الشرق الأوسط بعد الربيع العربي.

وعلى هذا الأساس، فكل فعل انتخابي يتمّ في ظروف معينة، يمكن أن يخرج عن إرادة الناخب، وهذا من أهم متطلبات المشاركة البرلمانيّة؛ إذ ينبغي على الناخب قبل المشاركة تحليل الظروف قبل أن يتخذ قرار التصويت. (Barber, 2001: 79-85) هذا المتغير له أهمية كبيرة؛ لأنّ المشاركة الانتخابية التي تراعي الظروف تحقق آثارها، وعلى الجانب الآخر فإنّه ينبغي على الناخب تحليل عناصر المشاركة بعيدًا عن هذه الظروف، التي تمثل إجراءات المشاركة الانتخابية.

وعلى ذلك، فقد خضعت المشاركة الانتخابية في الأردن إلى متغيرات، شملت الحقائق الثابتة والمؤثرة في البيئة الأردنية والملحوظة إلى الناخبين الذين توقعوا الغاية من مشاركتهم، لكن مع ذلك فإنّ الخطأ في هذه الرؤية الوضعية يعود إلى التمييز بين وجهة نظر الناخب، ولمن يصوّت؟ بحيث يدعو عناصر الموقف الانتخابي، أو الظروف، إلى تغيير أو تعديل المشاركة، وليس هناك شك في اختلاف نتيجة التحليل من جانب رؤية الناخب في ظل جائحة كورونا.

لذلك، فإنّ الاحتياجات الوظيفية للناخب ربما تأتي من قدرة النسق الانتخابي في الأردن على بقاء العملية الانتخابية مستمرة؛ فانساق الانتخابات الفرعية (ثقافي، اجتماعي، شخصي، عضوي) (see: Parsons, 1968b; Turner,2001: 85-101) هي التي تلبي هذه الاحتياجات (التكيف، التكامل، تحقيق الهدف، استمرار النسق) (see: Parsons,1968 a: 342-467; Turner, 2001: 101-129)، ومؤسسات المجتمع المدني قد تساهم في هذا النسق؛ لتحقيق التوازن والاستقرار. فالمنهج البنائي الوظيفي الذي تبنته هذه الدراسة يشير إلى قدرة الوحدات (الناخب، المرشح، الجماعات، المؤسسات، الدور، المكانات، الحقوق، الواجبات، القوانين، التوقعات..) على تلبية متطلبات نسق الانتخاب. (see: Holton & Turner,1986: 1-25) وحتى يستمر نسق الانتخاب مع الزمن فإنه لابدّ من وجود بعض من هذه الوحدات الأساسية، وإلا فإن هذا النسق سوف يضعف أو يختل أو يفنى. وعلى هذا الأساس فإن المنهج البنائي الوظيفي في ضوء تحليل دراستنا قد يبدو مناسبًا.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها.

في انتخابات مجلس النواب التاسع عشر، ساهمت مجموعة عوامل في تراجع نسبة المشاركين، عزاها خبراء إلى عدم ثقة المواطن بالبرلمان، ممّا أدّى إلى ازدياد نسبة المقاطعة. لقد كان امتناع نحو ثلاثة أرباع الناخبين عن الاقتراع أمرًا متوقعًا في ظلّ الأوضاع الحاليّة التي يمر بها الأردن؛ من إغلاقات وفرض حظر تجول بسبب جائحة كورونا، فسجلت نسبة المشاركة في الانتخابات النيابية (29,9%) مقارنة مع (36%) في انتخابات 2016، وأصبحت نسبة الذين لم يمارسوا حقهم الانتخابي أكثر من (70%) مقارنة مع (64%) في الدورة الماضية. (الغد الأردني، 2020 أ) وتعطي هذه النسب مؤشرات لغياب أعداد كبيرة عن الانتخابات، حيث كانت نسبة اقتراع الذكور أعلى من الإناث بواقع (34,1%) مقابل (26,1%). (قناة المملكة، 2020)

وحصة الأحزاب السياسية في هذه الانتخابات لم تكن متوازنة، ففوز (6) من أعضاء كتلة الإصلاح النيابية، إضافة إلى فوز (8) مترشحين ينتمون إلى حزب الوسط الإسلامي؛ جعلت نسبة تمثيلهم في المجلس التاسع عشر تتراجع إلى (16%). كذلك خسر مترشحو قائمة "معًا" التي رفعت شعار الدولة المدنية، بالإضافة إلى خسارة قائمة "التقدمية" التي تمثل أحزاب اليسار والأحزاب القومية. الملفت للانتباه أنّ هناك عشائرَ وعائلات حصلت على مقعدين في المجلس الحالي، وهو ما يؤكد الصبغة العشائرية في المجلس تصويتًا ونهجًا (الطراونة، 2020). هذه الصبغة العشائرية أثرت في النتائج النهائية للانتخابات النيابية، فتراجعت نسبة التمثيل النسائي، ولم تنجح أي مرشحة عن طريق التنافس، على عكس انتخابات عام 2016، إذ حصلْنَ على (5)

مقاعد تنافسيًا، إلى جانب مقاعد الكوتا (الغد الأردني، 2020 ب).

وبالمقاربة مع معايير المشاركة في انتخابات مجلس النواب التاسع عشر؛ فإنّ الناخب إن كان أقوى من الظروف المحيطة فإنّ مشاركته الانتخابية قد تحقق هدفه المرجوّ، أمّا إن كانت الظروف أقوى منه فستفشل مشاركته من أجل التغيير. وللحوافز الثقافية والقيم والأعرف والقوانين تأثير واضح على الناخب، في المشاركة الانتخابية, ويترتب على العلاقة بين القيم والمعايير والأفكار والمعتقدات, وبين المواقف الانتخابية عواقب غير متوقعه؛ من أجل ذلك، تحاول الدراسة الكشف عن جوانب مشاركة الناخب الذي يسعى إلى تحقيق أهداف معينة، أو الذي يساير النظام العام، أو الذي يسعى إلى تحقيق انجازاته. فهناك ثلاثة مستويات مرجعية للناخب الأردني تشمل: الثقافة والشخصية والمجتمع، والعلاقة بين الأدوار والقيم والحوافز، إلى جانب العلاقة بين التفاعل والثقافة وملامح الشخصية.

وفي ضوء ما تقدم، ستركز الدارسة جهودها للإجابة عن الأسئلة الآتية:

1) ما محفزات مشاركة الناخبين الأردنيين في انتخابات مجلس النواب التاسع عشر؟
2) ما معوقات مشاركة الناخبين الأردنيين في انتخابات مجلس النواب التاسع عشر؟
3) هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين محفزات مشاركة الناخبين الأردنيين في انتخابات مجلس النواب التاسع عشر وبين متغيرات: (النوع الاجتماعيّ، والسن، والحالة الاجتماعية، والدخل الشهري، والمستوى التعليمي، ومجال العمل، ومكان السكن، والديانة؟)
4) هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين معوقات مشاركة الناخبين الأردنيين في انتخابات مجلس النواب التاسع عشر، وبين متغيرات: (النوع الاجتماعيّ، والسّن، والحالة الاجتماعية، والدخل الشهريّ، والمستوى التعليميّ، ومجال العمل، ومكان السكن، والديانة؟)

أهمية الدراسة ومبرراتها

ركزت الدراسات محليًا وعربيًا بشكل كبير على دراسة السلوك الانتخابي (انظر على سبيل المثال: Maogoto & Coleman, 2019; Buttorff, 2018؛ حسين، 2018؛ كيلاني، 2017؛ الرشيدي، 2016؛ الشياب، 2016؛ العجمي، 2012؛ الهزايمة والسعد، 2011؛ الودعان، 2011؛ الخطيب،2008؛ الخزاعي،2006؛ الزيود، 2000), لكنّها أهملت المحفزات الحقيقية التي تدفع الناخب للمشاركة، والمعوقات الأساسية التي تمنع الناخب من المشاركة؛ لذلك فإنّ القضايا التي تطرحها الدراسات السابقة تظلّ تدور في حجم الضرر الذي يلحق بالناخب في ضوء قوانين الانتخاب, خصوصًا بعد الربيع العربي، ولكن لا تزال الأدبيات بهذا الشأن بعد جائحة كورونا قليلة جدا، وهذا الأمر ينطبق على الوضع الأردنيّ بشكل واضح.

ومن هنا, تستمد الدراسة **أهميتها العلمية** من مساهمتها المتواضعة في كشف الغموض عمّا يكتنف الانتخابات البرلمانية الأردنية في ظل جائحة كورونا, من ندرة الدراسات المحلية والعربية حول هذه المرحلة تحديدًا، وكذلك تسعى إلى توثيق الانتخابات البرلمانية في ظل جائحة كورونا في هذه المرحلة من خلال الاستبانة. وتأتي **الأهمية النظرية** من إظهار الطبيعة التكميلية لكل من نظرية الفعل الاجتماعي ونظرية الأنساق عند "تالكوت بارسونز" في وصف وتفسير ظاهرة المشاركة الانتخابية، ومن ثم إعادة الاعتبار للأهمية العلمية في استخدام هذه النظرية بأدواتها النوعية في البيئة الأردنية. كما **تهدف** إلى توفير قاعدة بيانات موضوعية حول محفزات ومعوقات المشاركة الانتخابية, وتوصيفها، ومن ثمّ الكشف عن المشاركة الانتخابية كفعل اجتماعي يخضع لمعايير التفاعل والمكانة والدور والتوقعات والطموحات، كعملية سياسية تتدفق من خلالها المعلومات.

مصطلحات الدراسة ومفاهيمها

المصطلحات الآتية مضبوطة وفق أحكام قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (6) لسنة 2016.

1. **الناخب:** كل أردني له الحق في انتخاب أعضاء مجلس النواب.
2. **المرشح:** الناخب الذي تم قبول ترشحه للانتخابات النيابية.
3. **المقترع:** الناخب الذي مارس حقه الانتخابي وفق أحكام الدستور وقانون الانتخاب.
4. **النائب:** المرشح الفائز بعضوية مجلس النواب وفق أحكام الدستور وقانون الانتخاب.
5. **لجنة الانتخاب:** اللجنة المشكلة في كل دائرة انتخابية بقرار من المجلس.
6. **النظام الانتخابي:** هو المقاعد البالغ عددها (130) مقعدًا في مجلس النواب، وتتألف من (115) عضوًا يتم انتخابهم بالتمثيل النسبي في قائمة مفتوحة في (23) دائرة انتخابية، وتخصيص (9) من مقاعد التمثيل النسبي للأقلية المسيحية، و(3) مقاعد أخرى مخصصة للأقليات الشيشانية والشركسية. وتُمنح (15) مقعدًا للنساء اللاتي تحصل على أعلى الأصوات في كل المحافظات الاثنتي عشرة ومقاطعات البادية الثلاثة (الهيئة المستقلة للانتخابات،2020).
7. **الدائرة الانتخابية:** هي جزء من المملكة خصص له عدد من المقاعد النيابية وفق أحكام القانون، بحيث تم تخصيص (5) دوائر للعاصمة عمان، و(4) دوائر لمحافظة إربد، ودائرتين لمحافظة الزرقاء، ودائرة واحدة لباقي محافظات المملكة، بما فيها بدو الوسط والشمال والجنوب، ليصبح عدد الدوائر (23) دائرة موزعة على (15) محافظة، باعتبار دوائر البدو الثلاثة محافظات لغايات الانتخابات فقط. (العدوان والعزام، 2019)

8.**قائمة انتخابيّة:** هي نوع من أنوع نظام التمثيل النسبي في أدبيات النظم الانتخابية، وتقوم على تقديم كل حزب سياسي لقائمة من المرشحين في كل واحدة من الدوائر الانتخابية التعددية، حيث يفوز كل حزب سياسي بحصة من مقاعد الدائرة الانتخابية تتناسب مع حصته من أصوات الناخبين، ويمكن أن تكون القائمة مغلقة أو مفتوحة.

9.**القائمة النسبية المفتوحة:** هو نظام التمثيل النسبي بالقائمة النسبية المفتوحة على مستوى المحافظة. واستنادًا للمادة (9) فقرة (أ) من القانون، فيتم ملء المقاعد النيابية، المخصصة للدائرة الانتخابية بالقائمة النسبية المفتوحة. (العدوان والعزام، 2019)

10. **محفزات المشاركة الانتخابية:** يقصد بها حافزيّة الاندماج في المشاركة في انتخابات مجلس النواب التاسع عشر، وكذلك الحافزية للإنجاز، وأفضلية المشاركة، والسعي للحاجات من وراء المشاركة في تلك الانتخابات.

11. **معوقات المشاركة الانتخابية:** يقصد بها التحديات التي تواجه المشاركة في انتخابات مجلس النواب التاسع عشر في الأردن، كالمعوقات الثقافية والاجتماعية والسياسية والشخصية والاقتصادية التي تحول دون التصويت أو الحملات الانتخابية.

المشاركة في الانتخابات البرلمانية: عمق المشكلة وغموض النتائج

لقد أربكت جائحة كورونا عمل الحكومة؛ فهي لا تواجه أزمة صحية واقتصادية فحسب، بل تواجه مجلسًا نيابيًا جديدًا كان منذ بدايته مقلقا للحكومة ومحرجًا لها، ممّا شكل لها اختلالاً وجوديًا في ظلّ أزمات اقتصادية وصحية متتابعة، فالحكومة لا تملك حلولاً سحرية، ولا موارد كافية.(منصور، 2020 أ) لذلك يتساءل الشعب الأردني عن شرعية هذا المجلس، هل سيكون مثل الذي قبله، أم سيكون بحلة جديدة؟ (الكيلاني، 2020). وهل ستكون مشاركة الشباب فيه أوسع؟ وهل ستختلف المعايير في انتقاء المرشحين، أم ستبقى كما كانت مع تكرار الوجوه والأداء؟ وهل اسْتُغِلَ المجال الافتراضي للترويج حملات المرشحين وبرامجهم الانتخابية (العالول، 2020).

والأردن مع هذا الوضع الحرج بحاجة إلى برلمان قوي موثوق به شعبيًا، يقف مع الحكومة، ويتصل بالناس، ويعرف وجعهم، ويحتوي غضبهم، إلا أنّ رأي البعض في المؤسسة البرلمانية منذ (1989) إلى الآن، ما هي إلا ديكور جميل، يضفي مسحة ديمقراطية على واقعنا السياسي، ولم تكن ندًا للسلطة التنفيذية. وعليه، فهناك ضرورة لإعادة الاعتبار لمؤسسة البرلمان لتتقدم على الحكومات، وتشرّع وتراقب وتسائل، فتصبح صوت الناس وسمعهم وبصرهم (منصور، 2020 ب).

لذلك، ساد في الشارع الأردني حالة من عدم الاكتراث بالانتخابات القادمة، ربما لعدم ثقة المواطنين بالنواب وبالمجلس بأكمله، وتخوّفهم من الإصابة بالفيروس، ناهيك عن ضعف الأحزاب إذ يدفع الحزبيين للمناطقية والعشائرية لتسويق أنفسهم، إضافة إلى ضعف قانون الانتخاب إذ يؤدي إلى تقدم أصحاب الوجاهات العشائرية والقدرات المالية على حساب أصحاب الوجاهات الوطنية المحدثة والقدرات الفكرية الإبداعية، ممّا يوقع المواطن بين أمرين، إمّا أن يكون تبعا للوجاهات التقليدية العشائرية؛ أو النأي بنفسه عن المحاولات الفاشلة مسبقًا، وأيضا ضعف أداء النساء اللاتي تفرزهن الكوتا النسائية، بسبب الثقل العشائري بعيدًا عن القدرات السياسية. (الزعبي، 2020)

لا شكّ أنّ الانتخابات الأردنية تسير في اتّجاه غير مُقنع للمواطن؛ لشعور البعض أنّ عدد المرشحين قد يكون قليلاً والفرصة للنجاح أكبر، وأنّ التكاليف ستكون قليلة جدًا لانتشار وباء كورونا، وأنّ تدخل الحكومة واستخدام المال الأسود قد يكون ضيقًا؛ خوفًا من تطورات غير محسوب عقباها (سعيد، 2020). في ظلّ هذا الوضع المعقد حصل ثلاثة استحقاقات دستورية، **أولها:** حلّ مجلس النواب، **وثانيها:** استقالة الحكومة بعد حلّ المجلس، **وثالثها:** إجراء انتخابات نيابية في 2020/11/10 (نوايسه، 2020)

ومع ذلك، فقد قرر (47) حزبًا من أصل (48) حزبًا مرخصًا خوض غمار الانتخابات النيابية بعدد(382) مرشحًا بنسبة بلغت (20%) من المترشحين، باستثناء حزب الشراكة والإنقاذ أعلن المقاطعة. وترشّح (1717) مرشحًا، منهم (368) من الإناث، و(88) مترشحًا عن المقاعد المسيحية، و(25) مرشحًا عن مقاعد الشركس والشيشان. (العرسان، 2020)

وإذا ما دققنا في مشهد الانتخابات النيابية، فإنّ المجتمع الأردني بكل فئاته وشرائحه ممتعض من النواب وأدائهم، ولديه حساسية من الاستماع للمرشحين سواء أكانوا نوابًا سابقين أم جدد، فباتت فكرة أنّ النائب جاء إلى النيابة إنّما ليخدم مصالحه ومشاريعه وشركاته وللحصول على مزيد من العطاءات الحكومية، وليس لديهم أية ثقة بالذي يسمعونه من المرشحين؛ لأنّهم أصبحوا مقتنعين أنّ هذا الكلام يُطرح في كل دورة انتخابية، ولا يرون منه شيئا. فانقسم المجتمع الأردني إلى ثلاث فئات، فئة المترددين بالمشاركة في الانتخابات، وفئة المقاطعين، وفئة الفقراء المغلوب على أمرهم, الذين يرضخوا تحت وطأة إغراءات المال الأسود. (الحايك، 2020)

ومما يذكر في هذا السياق، نتائج دراسة "مركز الحياة – راصد" لتوجهات الشباب للانتخابات البرلمانية المقبلة (2020)، أنّ (45.9%) من الشباب لا ينوون المشاركة في الانتخابات القادمة، ويرى ما نسبته (39%) منهم أنّ الانتماء العشائري يؤثر سلبًا على سلوكهم التصويتي، في ما أكّد ما نسبته (32%) أنّ هذا الانتماء يؤثر عليهم أحياناً. وهناك ما نسبته (53.1%) من الشباب لا يأخذون اعتبارًا للانتماء الحزبي للمترشحين عند التصويت. كما بلغت نسبة من يصوتون"دائمًا" لصالح المترشحين الشباب (31.4%)، وبلغت نسبة من يصوتون "أحيانًا" للشباب (37.8%). وقال (48.6%) من الشباب أنّ المستوى

التعليمي يُؤثر دائمًا على سلوك الشباب التصويتي، في ما بلغت نسبة الشباب الذين يؤثر مستواهم التعليمي "أحياناً "على سلوكهم التصويتي (26%). (زاد الأردن الإخباري، 2020 أ)

كما أظهر تحليل لنتائج الانتخابات النيابية لمجلس النواب التاسع عشر تراجع نسبة التمثيل النسائي في المجلس المُنتخب، إذ لم تنجح أيّ منهن بمقعد تنافسي خارج مقاعد "الكوتا". كذلك، تراجعت نسبة تمثيلهنَّ إلى (11,5%)، مقارنة بنسبة (15,4%) في مجلس النواب الثامن عشر، وهي أعلى نسبة تمثيل نسائي على الإطلاق في تاريخ مجالس النواب. ولفت التحليل إلى أن انتخابات مجلس النواب التاسع عشر، فاق عدد الناخبات المسجلات عدد الناخبين المسجلين بنسبة (52%) و(48%) على التوالي، إلاّ أن عدد المقترعات الفعلي كان أقل من عدد المقترعين بنسبة (48%) و(52%) على التوالي (وكالة أخبار المرأة، 2020) كذلك، رفع سماسرة شراء الأصوات وتيرة عملهم على الرغم من إعلان السلطات ضبط (100) قضية، في ظاهرة باتت ترتبط بكل موسم انتخابات في الأردن. (الجزيرة نت، 2020)

ويتضح من خلال جميع ما تقدم، عمق المشكلة الانتخابية، فهي مؤذية للأحزاب السياسية لصالح العشيرة, وأيضًا فإنّ غياب البيانات العلمية لانتخابات مجلس النواب الحالي أضعف الفهم الكلي لمحفزات المشاركة الانتخابية ومعوقاتها؛ لذلك ثمة استراتيجية مفادها التصدي لمشكلة المشاركة في الانتخابات البرلمانية، فلا يمكن أن ترتسم ملامح المشاركة في الانتخابات بعيدًا عن إدراك النتائج وتوثيقها علميًا وواقعيًا، بشكل يتناسب مع الكشف عن توجهات الناخبين نحو المشاركة في الانتخابات البرلمانية في ظل جائحة كورونا, ويمكن إجمالها على النحو الآتي:

1. إنّ المشاركة في الانتخابات البرلمانية، هي نتاج لتوقعات وطموحات النظام السياسي وسياساته في المجالات الاقتصادية والاجتماعية السياسية، وهي نتاج التخطيط والتحضر من جانب الحكومة التي يمكن أن تقود الناخبين نحو حراك سياسي ديموقراطي وإصلاحي.

2.يمتلك الناخبون إرادة التغيير والتجديد من حيث تقبل الحديث عن الأفكار السياسية، ورفض المعايير القديمة التي تقف حائلا أمام التطور السياسي، لذلك يعتبر الناخبون هم مصدر التغير الاجتماعي والسياسي في الأردن.

3.الناخبون هم أكثر الشرائح الاجتماعية تضررًا من الانعكاسات السلبية للمرشحين، بتدهور مسيرة المرشحين السابقين سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وتشريعيًا، وتعاملهم السيئ مع ملفات الإصلاح السياسي.

4.الناخبون لهم أولويات وانتماءات تتبلور شخصيتهم فيها، وتتضح اتجاهاتهم السياسية بشأن ما يثار حولهم من مشكلات وقضايا.

نظرية الدراسة

تستند نظرية الفعل الاجتماعي على الفاعل فردًا ومجموعة، ويسعى سلوكه في الموقف بالفعل الاجتماعي. (Parsons, 1949: 19-34) وللفعل **مظهران رئيسيان**: الشخص الفاعل الذي يقوم بالفعل، والموقف الذي يقوم فيه الفاعل بالفعل مشروطا بوجود موقف موضوعي يحصل فيه الفعل؛ لذلك كل من الفاعل والموقف الاجتماعي يؤثر أحدهما في الآخر، ويعتمد عليه. (Parsons,1970:826-830)

وأنواع الأفعال Types of Action عند "بارسونز" ثلاثة أنواع هي؛ **أولا**: الفعل العقلاني الموجه عقليًا؛ فلا دور للعواطف والمشاعر فيه, **ثانيا**: الفعل العاطفي؛ ولا يلعب العقل فيه أي دور؛ بل العواطف فقط هي المسيطرة, **ثالثا**: الفعل الأخلاقي؛ إذ القيم والأخلاق تلعب دورًا مهمًا في المجتمع، والأفراد يقومون بالأفعال حسب القيم المختلفة، وحسب حكمهم عليها من حيث الحسن والقبح (Parsons, 1954: 9-10; Rao, 2009: 888).

وفعل الفاعل ضمن مجموعته يعرف بالنسق, وكمصطلح علميّ عرف "بارسونز" النسق الاجتماعي Social System أنّه "تجّمع للأفراد الذين يتفاعلون مع بعضهم بعضًا حسب الأنظمة الثقافية المشتركة". (Parsons & Shills 1951: 170-196) وتشمل أنساق الفعل عدد من الوحدات الاجتماعية في إطار التفاعلات الرمزية في ما بينها، إذ يمكن أن يزول الترابط بين أجزاء النسق إن لم يتمكن من الاستمرار. (Holton, 1986: 101-107) وتسهم القيم المشتركة في تحديد الأدوار والمكانات والحقوق والمسؤوليات؛ لأنّ هذه الأنساق ليست شخصية بل عبارة عن تضارب بين مصالح الأشخاص الفاعلين أو التعاون في ما بينهم، كما تتبلور أنساق الفعل في إطار توقعاتهم. (Rao, 2009: 890)

ويتكون النسق من أفعال الأفراد ومشاركة الفاعل في عملية العلاقات التفاعلية، وهذه المشاركة لها مظهران أساسيان: المظهر الموقفي The Positional Aspect، وهو مكان الفاعل في النظام الاجتماعي، وهو ما يسمي بالمنزلة والمكانة الاجتماعية، والمظهر الفعلي The Processional Aspect، وهو الأهمية الوظيفية للفاعل، أي دوره في النسق الاجتماعي. (Parsons & Smelser, 1956: 123-133) وفقا لذلك تتكون وحدات النسق من: **أولا: الفعل** The Act: وهو عملية في النسق التي تشجع الفاعلين لإشباع حاجاتهم، وهو ردود فعل متوقعة تجاه مثير معين لترتيب حاجاته المتوقعة, **ثانيا: الفاعل** The Actor: وهو الذي يقوم بالدور الذي يجب أن يشجع ويحفز، ويجب أن يتكيف النظام لتلبية الحاجات للفاعل، وأن يُؤمّن مشاركة الفاعل الكافية، ويشجعهم للقيام بأدوارهم في النسق, **ثالثا: الدوروالمكانة** The Role and Status: مشاركة الفرد في عملية العلاقات التفاعلية لها جانبان: جانب الدور، وهو الأهمية الوظيفية للفاعل في النسق، وجانب المكانة، وهو مكانة الفاعل في النسق. (Parsons, 1978; Giddens, 1968: 260-270) (عثمان، 2008: 50- 53)

لذلك، فالفاعل قد يكون ذا منزلة عالية أو متدنية، وذا دور يقوم به، وتتوحد الأدوار كلها في النسق، حيث يتوزع الأفراد في هذه الأدوار، وهو ما

يُسميه "بارسونز" بالتلازم Allocation الذي يقلل من المشكلات في النظام, ومشكلات المرافق التسهيلية التي تسبب ملكيتها القوة الاقتصادية والسياسية. (Rao,2009: 890-891) وينبثق عن النسق الاجتماعي أنساق فرعيّة تجسّد الحاجات الوظيفيّة للمجتمع (Parsons,1968 b: 342-467; Fuchs, 2001: 129-141), وتتكون من:

أولا: النسق الشخصي Personality System: وهو مظهر الفرد المتعلق بأفعاله الاجتماعية، ويمكن فهمها بلغة المحتوى الثقافي والاجتماعي، فنظام الشخصية هو الأساس للنّظام الثقافي والسلوك والمادة، والوظيفة الرئيسية للنسق الشخصي تشمل تعلم وتطوير وحفظ مستوى ملائم من التشجيع والتحفيز خلال دورة الحياة؛ بحيث يشارك الأفراد في النشاطات المنضبطة وذات القيمة الاجتماعية. وبالمقابل فإنّ المجتمع يعمل على إرضاء حاجات الأفراد، وهذه العملية تؤلف العملية الاجتماعية، وهي أساسية لجعل قيم الفرد ترتبط بالنظام الثقافي.

ثانيا: النسق الثقافي Cultural System: وهو مكون من الأنماط والعادات والمعتقدات والقيم والأخلاق، والوظيفة، وله شرعية النظام العرفي والأخلاقي، وتوفر القيم الثقافية الرابط المباشر بين الأنظمة الثقافية والاجتماعية، وهي التي تحدد ما هو ملائم، وغير ملائم. **ثالثا: النسق الاجتماعي** Social System: وهو النظرية الاجتماعية التي تعامل العلاقات والمجموعات أو المجتمعات كمجموعة من الأجزاء ذات العلاقة المتبادلة، التي تعمل لحفظ حدود وحدة هذه الأجزاء كلها معتمدة ظاهريًا أو داخليًا أو ضمنيًا على مفهوم النسق الاجتماعي

على هذا الأساس، فالوحدة الأساسية في جميع الأنساق الاجتماعية تربط الشخص الفاعل بالآخرين في المجموعة؛ بحيث يؤدي أدوارًا مختلفة في ضوء توقعات الآخرين، وهناك أدوار نوعية قد لا يتمكن منها الكثير من الأفراد، وهناك الأدوار المتكاملة التي تحقق الدلالة البنائية في النسق الاجتماعي. وتظهر العلاقة بين أدوار المجموعة في إطار دور القيم أو المبادئ في النسق، ويكون التمييز بين الأنساق المختلفة في ضوء العلاقات الوظيفية داخل النسق نفسه. لذلك، تفرض المؤسسات الرقابية الأنساق الاجتماعية على الأفراد المجتمع، بحيث تضع القيود على المصالح، بسبب وجود الوسائل والأهداف المشروعة وغير المشروعة. (Trevino & Smelser, 2001: 342- 467; Turner, 1986 a,b: 111- 143; Rao, 2009: 889- 890)

تمكن "بارسونز" من تحديد طبيعة **متغيرات النمط** The Pattern Variables من الجوانب الاجتماعية للموقف وتعقيداته، ومدى تأثير الأهداف على الشخص الفاعل، فيبدو الهدف مطلبًا ملحًا لديه، فلا يجد مناصًا إلا إلى السعي لتحقيقه، بسبب طبيعة المخاطر المتعددة عندما يتعامل معها، إذ يمكن أن يتخذ الشخص الفاعل الفعل قبل إجراء دراسة شاملة عن الموقف. (Bourricaud, 1977: 82-137)

ويرتبط مفهوم متغيرات النمط عند "بارسونز" بنظرية الفعل الاجتماعي؛ فحلل الأفعال والعلاقات الاجتماعية، حسب متغيرات النمط أو الخيارات بين أزواج البدائل، وهي:

أولا: الوجدانيّة مقابل الحياد الوجداني: وهي إحدى المعضلات التي يواجهها الفاعل، وهي تشبه التعارض بين حاجات الفرد الفورية والمنافع من النسق والقيود، كالخيار بين فعل عاطفي وغير عاطفي، كمشاهدة مباراة مقابل العمل.

ثانيا: الانتشار مقابل التحديد: فالفرد يختار في موقف ما، إمّا مجال نشاط واسع شامل، وإمّا نشاط محدد واحد، فالشمولية تدل على علاقات واسعة وعريضة، بينما الخصوصية تدل على مجال ضيق من العلاقات، ومثال ذلك علاقة الأم بالطفل علاقات شموليّة، بينما علاقة المريض بالطبيب علاقة محددة.

ثالثا: الخصوصية مقابل العمومية: فالفاعلون يحكمون على الشخص من منطلق المقاييس العالمية، أو المقاييس التي تخصّ ذلك الشخص فقط، ومثال ذلك علاقة الأم مع الطفل تكون خاصة أحيانا، ولكن في أوقات أخرى تكون من منطلق المقاييس العالمية مثل مدح الطفل في المدرسة.

رابعًا: النوعية مقابل الأداء: وهي معاملة الشخص بناء على ماهية الشخص، أو بناءً على أدائه وإنجازه، والفاعلون يحكمون على الأشخاص بناءً على أدائهم، أو على خصائصهم وصفاتهم، ومثال الصفات المتوارثة والجنس والطبقة هي النوعية، أمّا النجاح في العمل والرياضة، والفن فهو الإنجاز والأداء.

خامسًا: المصالح الشخصية مقابل مصالح المجموعة: وهي بالنسبة للفرد السعي لتحقيق مصالحه الشخصية، مقابل تحقيق مصالح الجماعة.(Rao, 2009: 892-893; Parsons, 1963: 232-262; Bourricaud, 1977: 82-137/ 189-232; Hamilton, 1983) (انظر: عثمان، 2008)

ومتغيرات النمط هذه تدخل في تحليل ملامح الشخصية والأنساق الاجتماعية والثقافية، وتضمّ جميع الأفعال الاختيارات من بين البدائل المتاحة، فهذه المتغيرات الخمسة تدخل في بناء الفعل الاجتماعي، وتكشف عن صعوبة الاختيار من بين البدائل، إذ يتوقف الاختيار على مدى تعاون الأشخاص الفاعلين، فتشير هذه الاختيارات إلى تحديد أدوارهم عندما تقوم المجموعة بتوزيعها عليهم. (Trevino & Smelser, 2001: 82-85; Fitzhhenry, 1986: 146-178) وتنظر النظرية الوظيفية للمجتمع على أنّه نسق اجتماعي يؤدي وظائف محددة، تتبلور جميعها مع الحقائق الأساسية للحياة وهي:

أولاً: حفظ النمط وإدارة التوتر Pattern Maintenance & Tension Management : فالمجموعة البشرية لا تستطيع التحمل إذا فشلت في تلبية حاجات الأفراد الذين هم عرضة للاضطراب العاطفي، وتعتبر حاجات الإنسان العاطفية والروحية والثقافية معقدة، وعلى الرغم من ذلك يجب إشباعها وتلبيتها، وكل الأنساق الاجتماعية توفر النشاطات التي تؤدي لراحة الأفراد، وتسمح للفرد بالتعبير عن مشاعره الداخلية مثل: الرقص والفنون.

كما توفر الأنساق الترتيبات التي تراعي الفروق في الجنس، والأحداث المهمة مثل: الولادة والوفاة وأوقات الفراغ والتدين والطقوس الدينية.

ثانيًا: التكيف Adaptation: يجب على النسق الاجتماعي أن يتكيف مع بيئته الاجتماعية وغير الاجتماعية، ويجب أن يمتلك التكنولوجيا الملائمة لتوفير الغذاء والمأوى والملبس والاقتصاد الذي يلبي هذه الحاجات، والنسق الاجتماعي الدائم له تقسيماته للعمل في إنتاج السلع والخدمات واختلاف الأدوار، والفرد الواحد لا يستطيع القيام بكل الواجبات وحيدًا، والنظام يجب أيضًا أن يوفر للصغار الحماية ضد الأعداء من الحيوانات والبشر، والكثير من الأنساق مصممة على توفير هذه الخدمات.

ثالثًا: تحقيق الأهداف Goal Attainment: وتتم من خلال تضافر الجهود، والأمن الوطني مثال على ذلك، التكيف مع البيئة الاجتماعية وغير الاجتماعية ضروري لحفظ الأهداف وتحقيقها، كما أن المصادر البشرية يجب تحريكها ونقلها من مكان لآخر حسب الضرورة مثل: وجود عملية لتحديد أي الأشخاص يجب نقلهم للقيام بدور فعّال في مكان آخر وفي وقت آخر، ويقوم الاقتصاد بإنتاج السلع والخدمات. ومثال شركة الأعمال ربما يكون هدفها إنتاج الفولاذ وهذا الهدف متكيف مع المجتمع الذي يحتاج الفولاذ لأهداف كثيرة. ومشكلة التكيف للشركة تتمثل في التكيف مع الحكومة ومع الشركات المنافسة وتزويد نفسها بالمواد الخام من أجل أهدافها الإنتاجية.

رابعًا: التكامل Integration: يجب تكامل الأفعال وتنسيقها بين الرجال والنساء لتلبية الحاجات، والتكامل متعلق بالعلاقات المتداخلة بين وحدات النسق الاجتماعي، أي الأفراد والجماعات وإلى مدى معين يجب أن يكون الأعضاء مخلصين لبعضهم بعض وللنسق (Rao,2009: 894-895; Turner, 1986b: 182-206) (عثمان، 2008: 54- 56)

على هذا تعامل "بارسونز" مع النسق الاجتماعي على أنه كيان وظيفي يضمّ وحدات مترابطة تكشف عن الاستقرار والثبات، إذ تساهم الأدوار والمكانات في الترابط بين عناصر النسق وقدرته على التكيف مع البيئة الخارجية، ولا يعد النسق غير المستمرّ نسقا لأنّه لا يكشف عن هذا الترابط. (Swedberg, 1987: 1- 215; Robertson & turner, 1991) ولتحقيق الاستقرار والتوازن في النسق فلا بدّ من تلبية المتطلبات الأربعة على مستوى الفعل العام. ويشمل النسق الثقافي على مجموعة من القيم تدعو الأشخاص الفاعلين إلى الفعل وإلى استمرار النسق. (Salo & Kuusi, 2001)

ولتطبيق الأنساق الاجتماعية على الواقع، فقد أشار "بارسونز" إلى المتطلبات الوظيفية وآثارها على النسق الاجتماعي, ففي إطار وظيفة التكيف فإنّ المؤسسات تحدد الأدوار، وتعتمد على التكنولوجيات المتاحة. (Luhmann, 1995; Salo & Kuusi, 2001) بينما يخضع سعي الأشخاص الفاعلين لتحقيق الأهداف إلى القيود البيئية والقدرة على التكامل أو التعايش مع النسق، وهذا الأمر يتوقف على مدى خضوعهم للنسق واقتناعهم به. (Neustadt, 1976: 9; Parsons,1968 c: 42-83; salo & kuusi,2001) ويمكننا تحليل العلاقات بين الأنساق الفرعية الأربعة (الثقافية والاجتماعية والشخصية والعضوية)، بطريقة "بارسونز" بالكشف عن العلاقات بين وحدات المدخلات، ووحدات المخرجات، حيث تلعب السياسة الاقتصادية والاجتماعية دورًا كبيرًا في تمكين الأفراد من التعامل مع الظروف والبيئة.

إنّ الدراسة الراهنة تعتمد على منظورين: وصفي وتحليلي, ضمن نظرية "تالكوت بارسونز" للفعل الاجتماعي والأنساق الاجتماعية، باعتبار أنّ كل منهما يكمل الآخر في بناء عمليات فهم وتفسير محفزات المشاركة في انتخابات مجلس النواب التاسع عشر ومعوقاتها، ويمكن إجمال التكامل النظري بين هاذين المنظورين بما يلي:

أولا: العالم الاجتماعي يستطيع تحليل الفعل وفقا لخصائص الشخص الفاعل، بتصنيف الفعل والدوافع حسب أبعاده الإدراكية والوجدانية والقيمية. وهو من يحلل اختيار الفاعل، في ظل وجود البدائل والوسائل المتاحة وفقا للإرادة الحرة، التي قد تكون مقيدة بالموقف والظروف والتوقعات.

ثانيا: يُحلل النسق الاجتماعي، بالتركيز على الشخص الفاعل المقيد بالجانب الموضوعي والذاتي، والدور والمكانة المقيدتان بالحقوق والواجبات والتوقعات، بمعنى تصبح اختيارات مسار الفعل للفاعل مقيدة بما هو ثقافي واجتماعي وشخصي. وهو من يستطيع أن يحدد ماهية الأشياء المشتركة كما لو أنّها غير موجودة.

ثالثًا: بقاء النسق يعتمد على تلبية الحاجات الوظيفية، فيمارس الفاعلُ الفعلَ في كل نسق اجتماعي، عبر عمليات مأسسة تنظم كل نشاطاته وأفعاله سعيًا وراء تحقيق الحاجات الوظيفية، فيرتبط النظام الاقتصادي بوظيفية التكيف، والنظام السياسي يرتبط بوظيفية وضع الأهداف والوسائل، ونسق العائلة والقرابة يرتبط بوظيفة التكامل، ونسق العادات التقاليد والتشريعات يرتبط بوظيفة إدارة حلّ المشكلات.

رابعًا: يُحلل نسق الفعل بالنسق الثقافي، المكون من العادات والتقاليد والمعرفة والمعتقدات والرموز والمعاني، كإطار مرجعي للشخص الفاعل عبر عمليات التنشئة الاجتماعية. وتُحلل تصرفات الفاعل في ضوء النسق الاجتماعي بالدور والمكانة. كما يساهم النسق الشخصي في تميز الشخص الفاعل في قدراته وخبراته، في إطار النسق الثقافي والنسق الاجتماعي، وهذا بلا شك يتطلب من الشخص الفاعل بناء الفعل وفقا لمعايير الحب والقبول من الآخرين، وتمسكه بالقيم والمعايير الاجتماعية، والاستجابة وفقا للتوقعات الآخرين.

بناء على ما تقدم، فإن نظرية الفعل الاجتماعي والأنساق الاجتماعية ربما توجه انتباهنا إلى معرفة محفزات المشاركة في انتخابات مجلس النواب التاسع عشر ومعوقتها، من خلال تصرفات الناخبين التي ترتكز على حريتهم وتقييدهم بالموقف والظرف والتوقعات، ومعرفتنا بالسياقات

الاجتماعية والثقافية والشخصية والعضوية، ومن ثمّ وصف تلك التصرفات والسياقات وتفسيرها وتقييمها من الناخبين دون إقحام لأحكام اعتباطية، أو تقديرات ذاتية حول المشاركة البرلمانية. وهنا يمكن رصد ما ينظر إليه الناخبون حول شخصيتهم الفاعلة وحريتهم وتقييدهم ومكانتهم ودورهم وتوقعاتهم، ووصفهم للمشاركة المرتبطة بتجربتهم العملية، التي تمثل لنا منطلقًا علميًا يمكن أن تبنى عليه سياسات اجتماعية فيما يتعلق بالمشاركة الانتخابية.

الدراسات السابقة ذات الصلة

في ضوء مراجعة الأدبيات المتعلقة بالمشاركة في انتخابات مجلس النواب التاسع عشر بين المحفزات والمعوقات، والاطّلاع على ما توفر من دراسات سابقة وذات صلة، فقد تم لأغراض تنظيمية عرض أهم نتائج هذه الدراسات وفق آلية تكفل تحقيق أكبر قدر من الاستفادة من نتائجها، بحيث سيتم عرض الدراسات المحلية والعربية والأجنبية، وفقا لتسلسل زمني من الأقدم إلى الأحدث، وضمن إطارين عريضين: محفزات المشاركة الانتخابية، ومعوقات المشاركة الانتخابية. وفيما يلي عرض مفصل لأهم هذه الدراسات ذات الصلة بالموضوع:

أولا: محفزات المشاركة الانتخابية

النّظم الانتخابية لها دور فعّال في تهيئة البيئة الانتخابية، وتعبيد الطرق أمام المشاركين، وفي هذا الصدد بيّنت دراسة السليم (2019) "أثر الأنظمة الانتخابية على ترشّح المرأة الأردنية للانتخابات النيابية وتمثيلها في المجالس النيابية (1989–2016) " أنّ النظم الانتخابية وفرّت فرصًا لتمثيل المرأة في البرلمان، خاصة بعد عام (2010) فشهدت تطورات على صعيد مشاركة المرأة كناخبة ومرشحة، وزيادة نسبة تمثيلها في البرلمان، بتطبيق أنظمة انتخابية تعتمد على النّظام المختلط ونظام التمثيل النسبي. وخلصت دراسة أبو حمّاد (2019) "النظام القانوني للسلوك البرلماني الأردني" إلى عدد من النتائج منها؛ إجراء مراجعه لمدونة السلوك والسلطة التنظيمية للجنة النظام والسلوك الانتخابي، والارتقاء بثقافة المدونة وتنفيذها بتحقيق العدالة الإجرائية، والاعتراف الدستوري بالمعارضة البرلمانية.

وأجرت دراسة Maogoto & Coleman (2019) "القوالب النمطية الجنسانية والقيادة السياسية وسلوك التصويت في تونس"، تجارب استقصائية لفحص تأثيرات البرامج السياسية المتطابقة بين الجنسين على دعم الناخبين، فوجدت أدلة على التحيز ضد المرشحات بين الناخبين، ولا سيما بين المستجيبين الذين لديهم معايير أبوية بين الجنسين. كما وجدت أنّ جميع المشاركين يميلون إلى تفضيل المرشحين الذين يركزون على القضايا الأمنية بدلاً من حقوق المرأة. بشكل عام، تشير الدراسة إلى أنّ المرشحات اللواتي يركزن على القضايا الانتخابية تتوافق مع الصورة النمطية للقيادة السياسية.

وبيّنت دراسة المطيري (2018) "اعتماد الناخب الكويتي على مواقع التواصل الاجتماعي كمصدر للمعلومات عن الانتخابات البرلمانية 2016"، أنّ (98%) من عينة الدراسة يعتمدون على مواقع التواصل الاجتماعي؛ للحصول على المعلومات الانتخابية، لسرعتها في نقل الخبر، ولمعرفة ردود فعل الناخبين، وساهمت أيضًا في إقناعهم بأهمية المشاركة في العملية الانتخابية. وخلصت دراسة بلص (2018) "النظام القانوني للهيئة المستقلة في إدارة الانتخابات النيابية: دراسة تحليلية"، إلى أن التركيبة المعقدة للعملية الانتخابية، أظهرت مدى أهمية وجود هيئة مستقلة لإدارة الانتخابات، ومنع التدخل بهذه العملية التي تعتبر من الحقوق السياسية للمواطن التي كفلها الدستور، وهي حرية التعبير عن الرأي.

كما أشارت دراسة حسين (2018) "دور مجلس النواب الأردني السابع عشر في عملية الإصلاح السياسي"، إلى وجود دور فاعل لمجلس النواب السابع عشر في عملية الإصلاح السياسي من خلال الإطار التشريعي بسن القوانين والأنظمة التشريعية، ومن خلال العمل الرقابي للمجالس النيابية، بطرح الأسئلة النيابية، والاستجوابات النيابية، وطلبات المناقشة العامة، وسن قوانين تجرم مظاهر الفساد. كما حللت دراسة بوتورف (Buttorff, 2018) :"جبهة العمل الإسلامي بين المشاركة والمقاطعة"، حالة جبهة العمل الإسلامي في الأردن واستراتيجياتها الانتخابية خلال تلك الانتخابات البرلمانية الخمسة، التي قاطع الحزب مرتين فقط، حيث إن التصورات المتغيرة لمجموعة المعارضة لقوة النظام هي التي أدّت إلى التغييرات في استراتيجياتها الانتخابية خلال هذه الفترة، مما يوفر هذا فهمًا أكثر دقة لنمط استراتيجيات المعارضة التي لوحظت في الأردن خلال تلك الفترة.

وكشفت دراسة "بيجيلبور وهانسين" (Biegelbauer & Hansen, 2011) "النظرية الديمقراطية ومشاركة المواطنين: نماذج الديمقراطية في تقييم المشاركة العامة في العلوم والتكنولوجيا"، أنّ المزايا الديموقراطية للتقييمات التكنولوجية التشاركية تُدين بالقدر نفسه السياق المؤسسي بقدر ما تُدين معايير التقييم الدقيقة والتصاميم الإجرائية.

وأيضًا في سياق مشاركة المرأة في الانتخابات البرلمانية, أظهرت دراسة الباحث البنوي (1998)، أنّ للعمل تأثيرًا في تحديد المرأة للسمات التي على أساسها يتم انتخاب النائب، وأنّ المرأة العاملة، أكثر إقبالاً على الحصول على البطاقات الانتخابية من المرأة غير العاملة، وأنّ التقاليد الاجتماعية تحظى بالدور الأكبر في إعاقة المرأة عن المساهمة في العملية الانتخابية.

وأظهرت دراسة "المشاركة السياسية في الكويت، "لغلوم, و" ماير" و" لوكلير" (1997) أنّ أصحاب المراكز الاجتماعية والاقتصادية العليا, وحملة فئة الجنسية التأسيسية الأولى، هم أكثر مشاركة في النشاطات السياسية، من أصحاب المراكز الدنيا والفئة الثانية من الجنسية (المتجنسين)، ومن ينتمي إلى الهويّة القومية العربية، أقل مشاركة في العملية السياسية من الذين لا ينتمون لمثل هذه الهويّة، ومن ينتمون إلى الهويّة الإسلامية المحافظة، كانوا

أكثر مشاركة في العملية السياسية من غيرهم، وأنّ الذين يتابعون الأحداث السياسية المختلفة، هم أكثر مشاركة من الآخرين.

وأيضًا, أظهرت دراسة "أثر التسييس على الانتخابات النيابية في الأردن لعام 1993"، لإيمان العمري (1997) إلى أنّ تفعيل العملية الانتخابية وتحسين نتائجها بتعريف الأفراد بالانتخابات النيابية، وإعادة تنظيم الأحزاب السياسية لتفعيل دورها، وزيادة الاهتمام بالبرامج الانتخابية، وتحسين أساليب الاتصال الرسمية وغير الرسمية بين المرشح والناخب، وإنشاء مركز استطلاع لتقديم مختلف المعلومات للانتخابات البرلمانية، سوف يزيد من مستوى المشاركة في العملية الانتخابية. وكذلك بيّنت دراسة "تأثير الديوانيات على عملية المشاركة السياسية في الكويت"، لغلوم (1996)، أنّ الأفراد الذين يزورون الديوانيات عادة ما يكونون أكثر نشاطاً وفعالية في الانتخابات البرلمانية، في التأثير على الناخبين للتصويت لأفراد معينين، وأنّ اليقظة السياسية تزداد إيجابيا مع زيارة الديوانيات التي تناقش القضايا العامة.

ثانيًا: معوقات المشاركة الانتخابية

في البلدان الفقيرة قد تؤثر المشاكل الاقتصادية والاجتماعية على نسب المشاركة، وفي هذا الصدد أشارت دراسة "جيوبيلو" (Giubilo, 2020) "ماذا يمكن أن يكون مستقبل جنوب إفريقيا بعد الانتخابات الوطنية في 22 أبريل 2009؟" إلى أن تلك الانتخابات لها دور حاسم في ظهور النسبة العالية من الناخبين، وأن هناك حسًّا عاما بالانتقام، إذ يريد الناس أن يصدقوا أن هناك بداية جديدة في العمل الانتخابي ممكنة.

توصلت دراسة سعيدين (2019) "الحكومة البرلمانية في النظام الدستوري الأردني، بين النظرية والتطبيق، دراسة مقاربة"، إلى أنّ هناك مجموعة أنظمة تحدّ من المشاركة الانتخابية، منها عدم إمكانية قيام حكومة برلمانية، نتيجة حق تعيين رئيس الوزراء الوزراء دون تقييد التعيين أن يكون من الأغلبية الحزبية، ومنها تتعلق بقانون الانتخاب الذي يقوم على قانون الصوت الواحد، أو قانون القائمة التي لا ترقى إلى مستوى الحزب، ومنها تتعلق بقانون الأحزاب، وضعف تمثيل المجتمع الأردني في الأحزاب.

وبعض الناخبين غالبًا ما يتأثرون بالصورة الشخصية، ومهارات الاتصال للمرشحين الفرديين أكثر من البيانات السياسية للأحزاب، فيدلون بأصوات تتعارض في الواقع مع تفضيلاتهم السياسية، وهذا السلوك معروف باسم "التصويت غير العقلاني"، وفي هذا الصدد، أشارت دراسة "تانجيان" (Tangian, 2017): "التمثيل السياسي للبرلمان: حالة انتخابات البوندستاغ الألماني 2013"، إلى أنّ الأحزاب الألمانية الـ (28) التي شاركت في الانتخابات الفيدرالية لعام (2013)، وبناء مؤشر الحزب والائتلاف حول الشعبية (متوسط نسبة السكان الممثلين) والشمولية (التردد في تمثيل الأغلبية) وجدت الدراسة أنّ الفائز في الانتخابات كان من المحافظين بنسبة (41.5%) من الأصوات، مما يعني أن ملف سياسة البوندستاغ مستقل عن ملف الناخبين.

وكذلك, بيّنت دراسة "ماثيو" و"فليندرز"(Matthew & Flinders, 2017) "أنماط الديمقراطية؛ حكم الائتلاف وتعديل نظام الأغلبية في المملكة المتحدة (2010- 2015)" أنّه على مدار البرلمان، خضعت المملكة المتحدة لفترة أخرى من تعديل الأغلبية، مدفوعة بعوامل تشمل التأثير طويل المدى للقوى الدستورية التي تم إطلاقها في ظل حزب العمل، والتأثير قصير المدى لإدارة التحالف.

كما توصلت دراسة الشياب (2016) "علاقة الإخوان المسلمين بالنظام السياسي الأردني"، من عام (1999- 2015)، إلى أنّ جماعة الإخوان وجهة العمل الاسلامي هما تنظيمان مشروعان، يعملان وفق الدستور، ويمثلان رؤية لشريحة اجتماعية واسعة، وأنّ الخلاف السياسي بينهما والدولة كان عميقا، فالوسط السياسي يفتقر إلى قدرة تياراتها واتجاهاتها على ملء الفراغ، وشغل حيز كبير في اللعبة السياسية لكسر ثنائية الحكومة والإسلاميين، وإيجاد ند سياسي شعبي في مواجهة الإخوان المسلمين الذين انفردوا بالساحة الشعبية على مدى عشرين عاما مضت. وأنّ قرار مشاركتهما في الانتخابات تأكيد على منهجهما السلمي، وعلى عدم الحياد عن صندوق الاقتراع مهما كانت الظروف، وأن لجوء الجماعة من حين لآخر إلى استخدام سلاح المقاطعة هو إثبات لحقيقة أنّها تمارس حقًّا دستوريا.

وبيّنت دراسة الرشيدي (2016) "السلوك التصويتي للشباب الكويتي في الانتخابات البرلمانية: دراسة ميدانية"، أنّ الدعاية الانتخابية تحتل المرتبة الأولى في التأثير على سلوك الناخب الشاب الكويتي، يليها خصائص المرشح المفضل، وأنّ الاتجاه العام نحو مسألة التصويت للمرأة في الانتخابات إيجابيا إلى حد ما، وأنّ مستوى الاهتمام بالسياسة والمشاركة في الانتخابات كانت بدرجة متوسطة، وأنّ تأثير العلاقات الاجتماعية في سلوك تصويت الناخب محدود، وذلك على عكس ما هو شائع. وكان التركيز ينصب نحو الغاء قانون الصوت الواحد، ومنع الإساءة للمرشحين المنافسين، ومنع المال السياسي، وكان الصدق والبعد عن الفساد وتبني برنامج انتخابي جيد من أهم العوامل الجاذبة لانتخاب المرشح.

وتوصّلت دراسة العجمي (2012) "الانتماء القبلي والمشاركة في الانتخابات؛ دراسة ميدانية على المجتمع الكويتي"، أنّ غالبية أفراد العينة أكدوا معرفتهم بالمرشح كونه من أقاربهم وتربطهم به صلة قرابة، وهناك تدنى في مستوى انضمام المرشحين للتجمعات السياسية, واهتمامهم ببناء أصوات قائمة على الترابطات والقدرات الخاصة، وأنّ غالبية المبحوثين يجدون تشجيعًا من قبيلتهم على التصويت في الانتخابات، من منطق الاهتمام بمصلحة القبيلة. وأنّ الأسرة لم تترك للمبحوثين حرية في اختيار من يؤيدون من المرشحين دون ضغط، كما صوّت الناخبون لمن عبّر عن مطالبهم واحتياجاتهم الجماعية التي تعود بالنفع على القبيلة بأجمعها.

وتوصلت دراسة الهزايمة والسعد (2011) "مدى إدراك ناخبي منطقة غرب إربد لوصول أحد مرشحي المنطقة إلى قبة البرلمان؛ التحديات الداخلية

والحلول"، إلى أنّ أبرز التحديات التي تواجه الناخبين هي عدم وجود عشيرة كبيرة تحسم الأمر لصالح مرشحها، بسبب توزيع العشائر الكبيرة في أكثر من منطقة في محافظة إربد، وهناك تحدّ يقوم على النخوة العشائرية التي تجعل الناخبين يصوتون لأحد أفراد العشيرة ممن يقطن خارج المنطقة.

وخلصت دراسة الودعان (2011) "أثر التحول الديمقراطي في العلاقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في النظام السياسي الأردني (1989- 1997)"، أنّ تغول السلطة التنفيذية على النظام السياسي الأردني أثر سلباً في دور السلطة الممثلة للمواطنين؛ إذ أصبحت السلطة التنفيذية غير المنتخبة تسمو على السلطة التشريعية المنتخبة. وجاءت نتائج دارسة فاروق الزعبي (2010) "نظام الحماية الوطني لحقوق الإنسان في الأردن ومدى ملاءمته للمعايير الدولية"، مقاربة لما سبق, بأنّ بعض التشريعات الوطنية ما زالت تتعارض مع أحكام المعايير الدولية وأحكام الدستور، خاصة في ظل العديد من القوانين الصادرة عن السلطة التنفيذية وفي ظل غياب السلطة التشريعية, ولا بدّ لأية دولة جادة في تطبيق حقوق الإنسان أنّ توائم النصوص الوطنية لهذه الاتفاقيات، وفي هذا يواجه الأردن مشكلة تحفظ الحكومة على عدد من الاتفاقيات، ومدى ملاءمة النصوص الوطنية للنصوص الدولية التي التزم بها الأردن مع المجتمع الدولي.

كما أظهرت دراسة الخطيب (2008) "دور الأحزاب السياسية في النظام السياسي الأردني"، أنّ الأحزاب السياسية لم يفلح أكثرها في تعبئة الجماهير وإقناع الشارع، وكان لبعضها إخفاقات متوالية. وتوصلت دراسة عبد الباسط العزام (2007) "المشاركة السياسية للشباب الأردني؛ دراسة ميدانية لعينة من طلبة الجامعة الأردنية"، إلى أنّ العمل الانتخابي وانعكاساته على الأسرة الأردنية ما زال في صورته التقليدية، وأنّ هناك عزوفاً لأكثر من ثلثي حجم العينة عن المشاركة في أنشطة الحملات الانتخابية، وأنّ أكثر من ثلثي حجم العينة لا يرغب في الانضمام إلى عضوية الهيئات المعنية بالشباب، وعضوية الأحزاب والمجالس السياسية.

كما هدفت دراسة الخزاعي (2006) "مشاركة المرأة في الانتخابات البرلمانية في الأردن تطبيقاً على نتائج الانتخابات البرلمانية لعام 2003 "، إلى عدم دعم المرأة للمرأة، وقد بلغت نسبة الأصوات التي حصلت عليها المرأة في تلك الانتخابات (4%) فقط من مجموع الأصوات، إضافة إلى العامل(الاجتماعي) العادات، والتقاليد، والعشيرة، فبلغ نسبة الأصوات التي حصل عليها أبناء العشائر (70%), مقابل (30%) من الأصوات حصل عليها المستقلون والأحزاب السياسية، وساعد قانون الصوت الواحد على تصويت أبناء العشيرة, لمرشح العشيرة الذكر.

كما أظهرت نتائج دراسة الزيود (2000) "العشيرة والانتخابات النيابية في الأردن" أنّ الفوز بالانتخابات تأثر بالدخل، وهناك متغيرات تعبر عن دور العشيرة في الانتخابات مثل دعم العشيرة لمرشحها، وموقف العشيرة من عملية الترشيح، والمكانة الاجتماعية داخل العشيرة. وأظهرت دراسة عبدالمجيد العزام (1991): "اتجاهات عينة مختارة من المجتمع الأردني نحو المشاركة السياسية"، التي طبقت على عينة عشوائية مكوّنة من (968) حالة، أنّ المشاركة السياسية كإحدى مقومات الديمقراطية، لم تكن لها قيمة أساسية في المجتمع الأردني، بقدر ما هي وسيلة لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأفراد.

تعقيب على الدراسات ذات الصلة بالموضوع

يتضح من خلال المراجعة التقييمية للدراسات السابقة تفاوت أهدافها بين السعي لتعرف وقع المشاركة الانتخابية، والمعوقات التي تواجهه المشاركة في العمل الانتخابي، والكشف عن محفزاتها المقترحة للنهوض بالتنمية السياسية. بالمقابل يتضح أن هناك تقاربا بين الدراسات السابقة فيما يتعلق بتأكيدها أهمية المشاركة في العمل الانتخابي، وتوفير كافة التسهيلات الممكنة للمشاركة بالتصويت والحملات الانتخابية، بالإضافة إلى أهمية تسهيل إجراءات التصويت، وتكثيف الاهتمام بالمؤسسات السياسية التي تعنى بالعمل الانتخابي.

منهجية الدراسة

اتبعت الدراسة **المنهج الوصفي والتحليلي**، لقياس المشاركة في انتخابات مجلس النواب الأردني التاسع عشر بين المحفزات المعوقات، ضمن نظريتي الفعل الاجتماعي والأنساق الاجتماعية عند "تالكوت بارسونز"، لوصف المشاركة الانتخابية وتفسيرها عبر ما قد يقدمه الناخبون من بيانات، دون إعطاء لأحكام اعتباطية أو تقديرات ذاتية لتلك الظاهرة.

مجتمع الدراسة وعينتها

تألف **مجتمع الدراسة** من جميع الناخبين في الأردن البالغ عددهم (4,647,835) ناخبًا، منهم (2,200,456) من الذكور, و(2,447,379) من الإناث، اللاتي شكلن (52,6%) من مجموع الناخبين. كما تكونت **عينة الدراسة** من (840) مستجيبًا من جميع الناخبين، منهم (408) من الذكور بما نسبته (48.6%)، و(432) من الإناث بما نسبته (51,4%). وقد تمّ اختيار العينة قصديًا، وبذلك تكونت نسبة عينة الدراسة (0.02) تقريبًا من مجتمعها. وقد تحددت **إجراءات سحب العينة** كما يلي:

1. طبقت الدراسة الاستبانة على الناخبين بشكل فردي لكل منهم، بالتواصل معهم عبر موقع إلكتروني، حيث عرضت عليهم الأداة، وأخبروا بأن يكونوا من الأردنيين فقط ممن يحق لهم الانتخاب، عبر رابط النماذج الإكترونية؛ بحيث تصل ردودهم مباشرة عند انتهائهم من تعبئة الأداة, بالاستعانة بمساعدين؛ للإشراف على توزيع الأداة عبر البريد الإلكتروني والجروبات على مستوى الأردن.

2.أخذ المبحوثون وقتا كافيًا لتعبئة الأداة بالشكل المناسب، بكل موضوعية ومصداقية بعيدًا عن التسرع، لأغراض البحث العلمي فقط.

3.روعي أنّ يتم السيطرة والتحكم في أفكار المبحوثين وفق تصرفاتهم حول المشاركة في انتخابات مجلس النواب التاسع عشر، إلكترونيا، وليس وجها لوجه.

4.تمّ تنفيذها من شهر يناير إلى نوفمبر عام 2020.

أداة جمع البيانات

بغرض تحقيق أهداف الدراسة, طوّر الباحث أداة الدراسة وهي الاستبانة من مقياس دراسات: (السليم، 2019)، و (Maogoto & Coleman, 2019)، و (حسين 2018)، و(Giubilo, 2020)، و(الرشيدي 2016)، و (العجمي، 2012)، و (الهزايمة والسعد، 2011)، و (الخزاعي ،2006)، و (الزيود، 2000)، وتكوّنت في صورتها النهائية من (45) فقرة في **جزأين: الأول: البيانات الأولية** وهي؛(النوع الاجتماعي، والسن، والحالة الاجتماعية، والدخل الشهري، والمستوى التعليمي، ومجال العمل، ومكان السكن، والديانة). **والجزء الثاني** تكون من محورين هما: **المحور الأول المحفزات**: وهي؛ "الاندماجية في المشاركة"، و"حافزية الإنجاز"، و"أفضلية المشاركة"، و"السعي للحاجات"، ومعظم فقراتها إيجابية. **والمحور الثاني المعوقات**: وهي؛ "المعوقات الثقافية", و"المعوقات الاجتماعية", و"المعوقات السياسية", و"المعوقات الاقتصادية"، ومعظم فقراتها سلبية.

صدق الأداة

تم الاعتماد على طريقة (اجتماع المحكمين)، حيث عُرضت الأداة على مجموعة من الأستاذة المتخصصين في علم الاجتماع والعلوم السياسية والقياس والتقويم، ومن ثَم تَمّ التعديل وفق ملاحظاتهم، حيث أُضيفت مؤشرات وحُذفت مؤشرات وأُعيد صياغة بعضها.

ثبات الأداة

للتأكد من ثبات الأداة، تم حساب الاتّساق الداخلي حسب معادلة "كرونباخ ألفا".

جدول(1): معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا

م	المحور الأول محفزات المشاركة في الانتخابات البرلمانية		المحور الثاني معوقات المشاركة في الانتخابات البرلمانية	
	المجالات	الاتساق الداخلي	المجالات	الاتساق الداخلي
.1	الاندماجية في المشاركة	0.86	معوقات ثقافية	0.81
.2	الحافزية للإنجاز	0.89	معوقات اجتماعيه	0.80
.3	أفضلية المشاركة	0.81	معوقات سياسية	0.78
.4	السعي للحاجات	0.89	معوقات اقتصادية	0.82
	محور المحفزات ككل	0.92	محور المعوقات ككل	0.93

حسب الجدول أعلاه بلغ معامل الثبات للدرجة الكلية لمحور المحفزات (0.92) وتراوح للمجالات ما بين (0.81-0.89), وبلغ معامل الثبات للدرجة الكلية لمحور المعوقات (0.93) وتراوح للمجالات ما بين (0.78-0.82). وتدل مؤشرات "كرونباخ ألفا" على تمتع أداة الدراسة بصورة عامة بمعامل ثبات عالٍ، وبقدرتها على تحقيق أغراض الدراسة.

مجالات الدراسة

المجال البشري: مجتمع الدراسة وعينته "الناخبون في الأردن". **المجال الجغرافي:** اشتمل على الأردن بأكمله. **المجال الزمني:** تمّ تنفيذها من شهر يناير إلى نوفمبر عام 2020

محددات الدراسة

تحددت الدراسة بالأهداف التي تسعى إلى الإجابة عنها، وبطبيعة مجتمع وعينة وحجم الدراسة، وبالأدوات المستخدمة لجمع البيانات.

المعالجة الإحصائية

للإجابة عن أسئلة الدراسة، تمّ استخدام المعالجات الإحصائية باستخدام الرزم الإحصائية (SPSS). ومن هذه المعالجات: التكرارات والنسب المئوية للمتغيرات الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة، ومعامل الاتساق الداخلي "كرونباخ ألفا" لأداة الدراسة ككل، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدارسة، وتطبيق تحليل التباين(ANOVA) للكشف عن فروقات المجالات، تبعًا للمتغيرات المستقلة.

المعيار الإحصائي

تم اعتماد سلم "ليكرت" الخماسي لتصحيح أدوات الدراسة، بإعطاء كل فقرة من فقراته درجة واحدة (1موافق بشدة, 2 موافق, 3 محايد, 4 معارض, 5 معارض بشدة) باعتماد المقياس الآتي: من (1,0-2,33) قليلة، ومن (2,34-3,67) متوسطة، ومن (3,68- 5,00) مرتفعة.

إجراءات الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة، تمّ تحديد مشكلة الدراسة وأسئلتها وأهدافها، وتطوير أداة الدراسة، ومن ثمّ توزيعها على عينة الدراسة لغايات جمع البيانات بالاستعانة بالرابط الالكتروني، وتفريغ نتائج الاستبانات في برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، ثمّ معالجتها واستخراج النتائج, وعرضها, والخروج بالمقترحات والتوصيات.

تحليل ومناقشة النتائج.

عينة الدراسة.

جدول (2): التكرارات والنسب المئوية حسب متغيرات الدراسة

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة
النوع الاجتماعي	ذكر	408	48.6
	أنثى	432	51.4
السن	30-18	424	50.5
	50-31	265	31.5
	أكثر من 51	151	18.0
الحالة الاجتماعية	أعزب	392	46.7
	متزوج	413	49.2
	غير ذلك	35	4.2
الدخل الشهري	منخفض (أقل من 500) دينار	262	31.2
	متوسط (501- 1000)	544	64.8
	مرتفع (أكثر من 1001)	34	4.0
المستوى التعليمي	أقل من ثانوي	46	5.5
	ثانوي	159	18.9
	دبلوم متوسط	117	13.9
	بكالوريوس فأعلى	518	61.7
مجال العمل	حكومي	286	34.0
	خاص	304	36.2
	متقاعد	250	29.8
مكان السكن	مدينة	431	51.3
	قرية	409	48.7
الديانة	مسلم	794	94.5
	مسيحي	46	5.5
	المجموع	**840**	**100.0**

يظهر من الجدول (2) أنّ الناخبين بلغ عددهم (408) بنسبة مئوية بلغت (48.6%)، بينما بلغ عدد الناخبات (432) بنسبة مئوية بلغت (51.4%)، ممّا يظهر أنّ الناخبات أكثر حضورًا وتفاعلًا مع هذه الدراسة. ومن هذا القبيل، أشارت دراسة مونا كروك (Krook, 2008): "قوانين الكوتا للنساء في السياسة: الآثار المترتبة على الممارسة النسوية"، إلى أنّ الولايات بدأت في تحديد الكوتا كاستراتيجية جديدة تقودها الدولة لإدماج المرأة في الحياة العامة، وبالتالي، لتعزيز أهداف النسوية لتحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي العام للمرأة.

كما يظهر أنّ أعمار الناخبين والناخبات تتركز في الفئة "18- 30" سنة، ربما لأنّ هذه الفئة هي أكثر الفئات تعاملًا مع تقنيات الانترنت كفضاء عام تواصلي افتراضي، فرض عليها التزامًا وجوديًا بالتفاعل مع الدراسة. كما يظهر أنّ الحالة الاجتماعية تركزت في فئة "العزاب"، فبلغ عددهم (392) في حين

بلغ عدد المتزوجين (413)، بينما فئات الأرامل والمنفصلين والمطلقين أقل حضورًا. كما تركز فئة الدخل المتوسط بعدد بلغ (544)، في حين بلغ عدد فئة "الدخل المنخفض" (262). كذلك، يظهر أنّ المستويات التعليمية كانت تتركز في الفئة "بكالوريوس فأعلى" بعدد بلغ (518) وبنسبة بلغت (61,7%). ويظهر أنّ مستويات "مجال العمل" تتركز في الفئة الحكومية، حيث بلغ عددها (286) بنسبة بلغت (34,0%)، على الرغم أن المستويات التعليمية غير متقاربة، إلا أنّه يعكس تقارب مستويات العمل لدى الفئات الثلاث.

وهذا يعني انحسار الفرص المتاحة أمام الناخبين والناخبات للمشاركة. وكذلك فإنّ تمايز الدخل بينهم أوجد واقعًا طبقيًا لعينة الدراسة, إذ يمكن وصفهم بالطبقة الوسطى, مع العلم أنّ مستويات الإقامة جاءت متقاربة نسبيًا, فتركزت "الإقامة" في المدينة بعدد بلغ (431)، وفي القرية بعدد بلغ (409). (مع العلم أنّه حسب تقديرات الإحصاءات العامة الأردنية فإنّ الفروقات الحضرية الريفية تكاد أن تكون غير موجودة تقريبا). أمّا مستويات متغير "الديانة"، فقد بلغ عدد أفراد الفئة المسلمة (794) بنسبة بلغت (94,5%). وعلى هذا الأساس فإن الناخبين والناخبات يتمتعون بمستويات طبقية (التعليم، والدخل والمكانة) متوسطة، وهي حقيقة تعكس مستويات تفاعل وحضورهم مع الدراسة إلكترونيا وليس وجها لوجه.

السؤال الأول: ما محفزات مشاركة الناخبين الأردنيين في انتخابات مجلس النواب التاسع عشر؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية كما في الجدول.

جدول (3): المتوسطات الحسابية والانحر افات المعيارية لمحفزات مشاركة الناخبين الأردنيين في انتخابات مجلس النواب التاسع عشر

الرتبة	الرقم	المجالات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	2	الحافزية للإنجاز	3.75	.857	مرتفعة
2	4	السعي للحاجات	3.67	.830	متوسطة
3	1	الاندماجية في المشاركة	3.59	.824	متوسطة
4	3	أفضلية المشاركة	3.33	.770	متوسطة
		محفزات المشاركة في الانتخابات البرلمانية	**3.59**	**.675**	**متوسطة**

يتبين من الجدول (3) أنّ تقديرات محفزات المشاركة في الانتخابات البرلمانية جاءت بدرجة تقدير متوسطة بمتوسط حسابي بلغ (3.59). أمّا فيما يتعلق بالمجالات؛ فقد تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (3.33- 3.75)، حيث جاء في المرتبة الأولى مجال "الحافزية للإنجاز" بأعلى متوسط حسابي بلغ (3.75), وبدرجة تقدير مرتفعة، تلاه في المرتبة الثانية مجال "السعي للحاجات" بمتوسط حسابي بلغ (3.67) وبدرجة تقدير متوسطة، وجاء مجال "الاندماجية في المشاركة" في المرتبة الثالثة وبمتوسط حسابي بلغ (3.59) وبدرجة تقدير متوسطة، وجاء مجال "أفضلية المشاركة" في المرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.33) وبدرجة تقدير متوسطة.

جدول(4): المتوسطات الحسابية والانحر افات المعيارية لمحفزات مشاركة الناخبين في انتخابات مجلس النواب التاسع عشر

أولا: الحافزية للإنجاز	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1. مشاركتي تعزز دوري بصفتي مواطن صالح	3.97	.977	مرتفعة
2. مشاركتي تعزز تحقيق الديموقراطية	3.86	.999	مرتفعة
3. مشاركتي تعزز إنجاز الأهداف الوطنية	3.70	1.029	مرتفعة
4. مشاركتي تعزز المطالب الشعبية من الحكومة	3.68	1.049	مرتفعة
5. مشاركتي تعزز مراجعة سلوك السلطة أو الحكام	3.53	1.032	متوسطة
ثانيا: السعي للحاجات			
1. مشاركتي تمنحني الصداقة والحب والانتماء	3.75	.972	مرتفعة
2. مشاركتي تمنحني الثقة، احترام الآخرين، الاحترام من الآخرين	3.74	.991	مرتفعة
3. مشاركتي تحقق لي ذاتي (الابتكار، حل المشكلات..)	3.66	.965	متوسطة
4. مشاركتي تحقق الخدمات المطلوبة مني أو من جماعتي	3.66	.923	متوسطة
5. مشاركتي تمنحني الأمن الأسري والصحي والممتلكات	3.55	1.056	متوسطة

أولا: الحافزية للإنجاز	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
ثالثا: الاندماجية في المشاركة			
1. مشاركتي تحقق الوحدة الوطنية والتكامل الوطني	3.85	.963	مرتفعة
2. مشاركتي تغلب المصلحة العامة والمصالح القومية العليا	3.58	1.008	متوسطة
3. مشاركتي تحقق الاندماج مع القيادات والسلطة	3.54	1.021	متوسطة
4. مشاركتي تقلل الفوارق بين شرائح المجتمع	3.44	1.104	متوسطة
5. مشاركتي تضمن العيش الكريم لجميع المواطنين	3.57	1.036	متوسطة
رابعا: أفضلية المشاركة			
1. أفضل المرشح المعروف بمواقفه الوطنية	4.16	.847	مرتفعة
2. أفضل المرشح الذي أعرفه شخصيا	3.27	1.253	متوسطة
3. أفضل المرشح الذي ينتمي إلى منطقتي الجغرافية	3.22	1.218	متوسطة
4. أفضل المرشح الذي ينتمي إلى عشيرتي وجماعتي	3.03	1.232	متوسطة
5. أفضل المرشح الذي ينتمي إلى حزب سياسي	2.96	1.024	متوسطة

يبين الجدول (4) أنّ المتوسطات الحسابية لمحور **"الحافزية للإنجاز"** تراوحت ما بين (3.53-3.97)، حيث جاءت الفقرة "مشاركتي تعزز دوري بصفتي مواطن صالح" في المرتبة الأولى, وبمتوسط حسابي بلغ (3.97) بدرجة مرتفعة، وجاءت الفقرة "مشاركتي تعزز مراجعة سلوك السلطة أو الحكام" في المرتبة الأخيرة, وبمتوسط حسابي بلغ (3.53). بدرجة متوسطة. كما تبين أنّ المتوسطات الحسابية لمحور **"السعي للحاجات"** تراوحت ما بين (3.55-3.75)، حيث جاءت الفقرة "مشاركتي تمنحني الصداقة والحب والانتماء" في المرتبة الأولى، وبمتوسط حسابي بلغ (3.75) بدرجة مرتفعة، وجاءت الفقرة "مشاركتي تمنحني الأمن الأسري والصحي والممتلكات" في المرتبة الأخيرة, وبمتوسط حسابي بلغ (3.55). بدرجة متوسطة. أمّا فقرات محور**"الاندماجية في المشاركة"** فقد تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (3.44-3.85)، حيث جاءت فقرة "مشاركتي تحقق الوحدة الوطنية" في المرتبة الأولى, وبمتوسط حسابي بلغ (3.85) بدرجة مرتفعة، وجاءت فقرة "مشاركتي تقلل الفوارق بين شرائح المجتمع" في المرتبة الأخيرة, وبمتوسط حسابي بلغ (3.44) بدرجة متوسطة. بمعنى أنّ محفزات الاندماج في المشاركة تركزت في المشاركة لتحقيق الوحدة الوطنية بدرجة مرتفعة، ولتغليب المصلحة القومية العليا، ولضمان العيش الكريم لجميع المواطنين، وللاندماج مع القيادات والسلطة بدرجة متوسطة.

كذلك، تبين أنّ المتوسطات الحسابية لمحور**"أفضلية المشاركة"** تراوحت ما بين (2.96-4.16)، حيث جاءت الفقرة "أفضل المرشح المعروف بمواقفه الوطنية" في المرتبة الأولى, وبمتوسط حسابي بلغ (4.16) بدرجة مرتفعة، وجاءت الفقرة "أفضل المرشح الذي ينتمي إلى حزب سياسي" في المرتبة الأخيرة, وبمتوسط حسابي بلغ (2.96). بدرجة متوسطة. مّما يؤشر أنّ محفزات أفضلية المشاركة تركزت في تفضيل المرشح المعروف بمواقفه الوطنية، والمعروف شخصيًا، وينتمي للمنطقة الناخب الجغرافية. في حين أن المرشح الذي ينتمي لحزب سياسي كان منحسرًا تمامًا.

وهذه النتيجة تتفق مع نتيجة دراسة السليم (2019) التي أوضحت أنّ النّظم الانتخابية وفرت فرصًا مناسبة لتمثيل المرأة في البرلمان. ودراسة المطيري (2018) بأنّ مواقع التواصل الاجتماعي أقنعت الناخبين بأهمية المشاركة في العملية الانتخابية. ودراسة بلص (2018) بأنّ وجود الهيئة المستقلة لإدارة الانتخابات في الأردن وفّرت بيئة انتخابية سليمة ونزيهة. ودراسة حسين (2018) بأنّ لمجلس النواب السابع عشر في الأردن دور فاعل في عملية الإصلاح السياسي عبر الإطار التشريعي بسن القوانين والأنظمة التشريعية. وإطبيش (2016) بأنّ مشاركة المواطن في الانتخابات تتطلب الحرية والعدالة والمساواة والكرامة والمشاركة كواجب وطني.

كما تتفق مع نتيجة دراسات: نوريس (Norris,2006) بأنّ أي إصلاح يبتعد عن التمثيل النسبي على الصعيد الوطني في هولندا من المحتمل أن يقلل نسبة النساء في البرلمان. والبنوي (1998) بأنّ المرأة العاملة، أكثر إقبالاً على الحصول على البطاقات الانتخابية من المرأة غير العاملة. وغلوم وماير Mayor ولوكلير Lokleer (1997) بأنّ أصحاب المراكز الاجتماعية الاقتصادية العليا وحملة فئة الجنسية التأسيسية الأولى، هم أكثر مشاركة في النشاطات السياسية، من أصحاب المراكز الدنيا والفئة الثانية من المتجنسين، وأخيرًا دراسة العمري (1997) بأنّ تفعيل العملية الانتخابية وتحسين نتائجها يأتي عبر تعريف الناخبين بالانتخابات النيابية، وإعادة تنظيم الأحزاب السياسية لتفعيل دورها، وتحسين أساليب الاتصال الرسمية وغير الرسمية بين المرشح والناخب.

وبالمقاربة مع نظرية الدراسة، فقد كان لمفهوم المشاركة الرشيدة دور في كشف مغزى الناخب الأردني، حيث اعتبرت جميع القيم منظمة، وكشفت عن العلاقات في ما بينها في حدود العشيرة، إذ وفرت الانتخابات الحد الأدنى من النظام العام، وذلك عبر أنساق القيم المشتركة المتعارف عليها عشائريا، بحيث لا يمكن الوصول إلى الحد الأقصى المطلق لهذه القيم، ودور هذه الأنساق اتضح من تفسير مجريات الانتخابات الأردنية في ضوء العديد من

الحقائق التي كان لها سببًا أو مغزى. فقد تأثرت مشاركة الناخب الأردني بالموقف الانتخابي الذي تمثل في الظروف التي أوجدتها جائحة كورونا، والأزمات الاقتصادية، فلم يستطع الناخب تحقيق أهدافه من العملية الانتخابية؛ لأنّ الموقف كان أقوى من تطلعاته في ظل تخوفه من عدوى الجائحة، ولأن ظروف الانتخاب تخضع لمعايير العشائرية فقد كانت الظروف أقوى من المشاركة الانتخابية.

وقد كانت حافزية المشاركة والاندماج والسعي للحاجات وأفضلية المشاركة لها أثر متوسط في تحريك الناخب للمشاركة في الانتخابات، وقد يكون هناك تأثير لبعض الشخصيات على مجموعة من الناخبين لقوة الكلمة وللقدرة على الإقناع. وقد أثرت العلاقة بين الحوافز والأدوار على الجانب الموضوعي للوظائف الاجتماعية لدى الناخبين. وهناك عواقب مترتبة من العلاقة بين الناخب والقيم والمعايير والمعتقدات على الموقف الانتخابي القائم. حيث كان المنطق بين القيم والرموز في ظل نسق الانتخاب متعارفًا عليه مع الناخب؛ فخضع الناخب لمعايير منها؛ استمرار الثقافة العامة، وصعوبة تغييرها، وخضع لأطر يمكنها التأثير على المشاركة الانتخابية منها؛ تحقيق أهداف معينة، وسلوك ناشئ من أثر جائحة كورونا، وسلوك يساير النسق الانتخابي العام.

ويبدو من النتائج أنّ هناك ثلاثة مستويات مرجعية للناخب الأردني، هي الثقافة والشخصية والمجتمع، وهذا ما أفرزته الرؤية المختزلة من تأثير الثقافة والتأثير النفسي على الناخبين؛ فالمشاركة البرلمانية تعكس مجموعة هذه المعايير التي كشفت عن الاختيار أو الإرادة الحرة لدى الناخبين. ويمكن أن نشير هنا إلى مفهوم التوجه بدل من الاختيار، ومفهوم الهدف بدلاً من الغاية، لأنّ العلاقة بين هذه المتغيرات تبدو في إرادته الشخصية.

وقد عكست عناصر النسق الانتخابي الإرادة الحرة أو غير الحرة لدى الناخب؛ لتأثير الثقافة والتقاليد الأردنية عليه. لذلك اعتبرت مشاركة الناخبين في الانتخابات البرلمانية من قبل حرة، وقد خضع الناخب إلى بعض القيود التي فرضتها التقاليد وجائحة كورونا، وأن هذه الظروف هي التي حددت طبيعة هذا المشاركة، حيث جاءت المشاركة الصادرة عن الناخب من الإرادة الحرة، وليس المشاركة العشوائية.

لذلك فإنّ فكرة التكامل مع المجتمع الأردني عبر هذه الاختيارات، تبدو لنا في قدرات مشاركة الناخب في انتخابات مجلس النواب التاسع عشر محدودة أو متوسطة، فالطاقة المبذولة من الناخب ليست كافية في إطار الاستجابة إلى المؤثرات المختلفة التي فرضتها جائحة كورونا، أو من أجل اختيار البدائل، أو تنفيذ أحد البدائل. كذلك فقد اختار الناخب أحد البدائل العشوائية التي فرضتها حالة الخوف والذعر من تفشي عدوى كورونا. وفي إطار الاختيار بين التوجهات، فإن هذا الاختيار ممكن من جانب الناخب عندما وصل إلى مستوى التجرد في إطار العلاقة بين الأنا والشخصية والموقف الانتخابي. وقد عكست أنا الناخب المصالح والرغبات التي فشل في تحقيقها، وقد وقع في الخطأ عندما توقع العواقب المسبقة على المشاركة في الانتخابات، حيث مثلت تكامل أو تماسك الناخب مع المجتمع الحد الأدنى من القيود التي فرضتها جائحة كورونا.

وقد بدا من النتائج أنّ هناك إطارًا مرجعيًا للمشاركة استمد الناخب منه متغيرات نمط الاختيار في ظل الضغوطات بين العشائرية وجائحة كورونا في شكل نسق الانتخاب، التي شملت: الفكر العقلاني للناخب مقابل التأثير العاطفي والنفسي، التوجه الذاتي مقابل التوجه الجماعي، والطابع الشخصي مقابل الطابع الجماعي، وسعي الناخب إلى الإنجاز الذاتي مقابل الإنجاز لصالح المجتمع.

السؤال الثاني: ما معوقات مشاركة الناخبين الأردنيين في انتخابات مجلس النواب التاسع عشر؟

وللإجابة عن السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية كما في الجدول.

جدول(5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعوقات مشاركة الناخبين الأردنيين في انتخابات مجلس النواب التاسع عشر

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	1	معوقات اقتصادية	3.52	.872	متوسطة
2	2	معوقات سياسية	3.18	.775	متوسطة
3	3	معوقات اجتماعيه	3.08	.862	متوسطة
4	4	معوقات ثقافية	2.72	.821	متوسطة
		معوقات المشاركة في الانتخابات البرلمانية	**3.17**	**.711**	**متوسطة**

يتبين من الجدول(5) أنّ تقديرات معوقات مشاركة الناخبين الأردنيين جاءت بدرجة تقدير متوسطة, بمتوسط حسابي بلغ (3.17). وتراوحت المتوسطات الحسابية للمجالات مابين (2.72-3.52)، حيث جاء في المرتبة الأولى "معوقات اقتصادية" بأعلى متوسط حسابي بلغ (3.52)، تلاه في المرتبة الثانية "معوقات سياسية" بمتوسط حسابي بلغ (3.18)، وجاءت "معوقات اجماعية" في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ (3.08)، وجاءت "معوقات ثقافية" في المرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (2.72), وجاءت درجة التقدير لجميع المجالات متوسطة.

جدول (6): المتوسطات الحسابية والانحر افات المعيارية لمعوقات مشاركة الناخبين الأردنيين في انتخابات مجلس النواب التاسع عشر

أولا: المعوقات الاقتصادية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1. الانتخابات تحقق مصالح خاصة للمرشحين وتوسع نفوذهم المادي	3.94	1.065	مرتفعة
2. المال السياسي (الأسود) له دور في التأثير على الانتخابات وشراء الأصوات	3.69	1.125	مرتفعة
3. الانتخابات تؤدي لسيطرة الأغنياء على الحكم	3.47	1.147	متوسطة
4. الانتخابات مضيعة للمال والوقت	3.13	1.168	متوسطة
5. مشاركتي لا تمنحني رعاية صحية ملائمة	3.35	1.156	متوسطة
ثانيا: المعوقات السياسية			
1. عدم شفافية الانتخابات تعمل على تزوير إرادة الناخبين	3.50	1.079	متوسطة
2. المشكلة الأساسية في الانتخابات نابعة من قوانين الانتخاب	3.33	1.031	متوسطة
3. لا فائدة من الانتخابات الفردية لأنها تعزز العشائرية	3.23	1.119	متوسطة
4. أرى أنّ دور الحكومة قائم على تهميش دور الأحزاب	3.09	1.032	متوسطة
5. هناك تدخلات خارجية في الانتخابات من قبل دول أخرى	2.75	1.026	متوسطة
ثالثا: المعوقات اجتماعية			
1. الانتخابات تؤدي لسيطرة الطبقة الغنية على الانتخاب	3.45	1.190	متوسطة
2. الانتخابات تؤدي لانقسام المجتمع وصراع العشائر	3.30	1.166	متوسطة
3. الانتخابات تؤدي إلى التعصب والكراهية والتمييز	3.23	1.183	متوسطة
4. الانقسام المجتمعي (ديني، عرقي) يفرض قيودا على التصويت للكفاءات	3.12	1.131	متوسطة
5. أعرافنا الاجتماعية لا تسمح للمرأة بالمشاركة ناخبة أو مرشحة	2.30	1.100	قليلة
ثالثا: المعوقات الثقافية			
1. الانتخابات تفضيل للكثرة على حساب الجودة والنوعية	3.28	1.076	متوسطة
2. الانتخابات تتعارض مع مبدأ المساواة	2.98	1.170	متوسطة
3. الانتخابات غير موجودة في تراثنا، فهي مضيعة للوقت والجهد	2.67	1.178	متوسطة
4. الانتخابات تتعارض مع قيم الدين الإسلامي، وهي بدعة	2.33	1.019	قليلة
5. الانتخابات تتعارض مع مبدأ الشورى	2.31	.974	قليلة

يُظهر الجدول (6) أنّ المتوسطات الحسابية لمحور "المعوقات الاقتصادية" تراوحت ما بين (3.35-3.94)، حيث جاءت الفقرة "الانتخابات تحقق مصالح خاصة للمرشحين وتوسع نفوذهم المادي" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (3.94) بدرجة مرتفعة، وجاءت فقرة "مشاركتي لا تمنحني رعاية صحيّة ملائمة" في المرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.35), بدرجة متوسطة. وهذه النتيجة تتفق مع نتيجة دراستي: محمد العجمي (2012) بأنّ الناخبين في الكويت صوّتوا لمن عبّر عن مطالبهم التي تعود بالنفع المادي على العشيرة بأجمعها، وعبد المجيد العزام (1991) بأنّ المشاركة السياسية لم تكن لها قيمة أساسية في المجتمع الأردني، بقدر ما هي وسيلة لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأفراد.

كما تبين أنّ المتوسطات الحسابية لمحور"المعوقات السياسية" تراوحت ما بين (2.75-3.50)، حيث جاءت الفقرة "عدم شفافية الانتخابات تعمل على تزوير إرادة الناخبين" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (3.50) بدرجة متوسطة، وجاءت فقرة "هناك تدخلات خارجية في الانتخابات من قبل دول أخرى " في المرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (2.75), بدرجة قليلة. وهذه النتيجة تتفق مع نتيجة دراسات: إيمان سعيدين (2019) بأنّ قانون الانتحاب الأردني لا يرقى إلى مستوى الحزب، وأضعف تمثيل المجتمع والبرلمان في الأحزاب, وإبراهيم أبو حمّاد (2019) بأنّ الاعتراف الدستوري بالمعارضة البرلمانية يأتي عبر مراجعه عادلة لمدونة السلطة التنظيمية والسلوك الانتخابي في الأردن, كما تتفق مع دراسات: موجوتو وكولمان (2014) بأنّ فشل الحكومات في ترسيخ قواعد الديمقراطية في الشرق الأوسط بعد الربيع العربي، ساهم في عدم شفافية الانتخابات، وتهميش دور الأحزاب السياسية، وتزوير إرادة الناخبين عبر انتخابات صورية لا ترتقي إلى المستوى المطلوب, والزعبي (2010) بأنّ بعض التشريعات الوطنية ما زالت تتعارض مع أحكام الدستور والمعايير الدولية.

كما تبين أنّ المتوسطات الحسابية لمحور"المعوقات الاجتماعية" تراوحت ما بين (2.30-3.45)، حيث جاءت الفقرة "الانتخابات تؤدي لسيطرة

الطبقة الغنية على الانتخاب" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (3.45) بدرجة متوسطة، وجاءت فقرة "أعرافنا الاجتماعية لا تسمح للمرأة بالمشاركة ناخبة أو مرشحة" في المرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (2.30)، بدرجة قليلة. وهذه النتيجة تتفق مع نتيجة دراسة الشخانبة (2018) بأنّ نظام الكوتا في الأردن أخلّ بمبدأ المساواة بين المواطنين، ويخالف مبدأ تكافؤ الفرص لجميع المواطنين، ويؤدي إلى إلغاء جزئي لصوت الناخب، ودراسة الهزايمة والسعد (2011) بأنّ النخوة العشائرية تجعل الناخبين في الأردن يصوتون لأحد أفرادها ممن يقطن خارج المنطقة.

كما تتفق مع دراسات: العزام (2007) بأنّ العمل الانتخابي وانعكاساته على الأسرة الأردنية ما زال في صورته التقليدية، وأنّ هناك عزوفاً لأكثر من ثلثي حجم العينة عن المشاركة في أنشطة الحملات الانتخابية، وأنّ أكثر من ثلثي حجم العينة لا ترغب الانضمام إلى عضوية الهيئات المعنية بالشباب، وعضوية الأحزاب والمجالس السياسية. والخزاعي (2006) بأنّ الانتخابات البرلمانية التي أجريت عام 2003 كان يغلب عليها السمة العشائرية. والزيود (2000) بأنّ الفوز بالانتخابات تأثر بالدخل وهناك متغيرات تعبر عن دور العشيرة في الانتخابات مثل دعم العشيرة لمرشحها، وموقف العشيرة من عملية الترشيح، والمكانة الاجتماعية داخل العشيرة.

كما يظهر أنّ المتوسطات الحسابية لمحور"المعوقات الثقافية" تراوحت ما بين (2.31-3.28)، حيث جاءت الفقرة "الانتخابات تفضيل للكثرة على حساب الجودة والنوعية" في المرتبة الأولى, وبمتوسط حسابي بلغ (3.28) بدرجة متوسطة، وجاءت فقرة "الانتخابات تتعارض مع مبدأ الشورى" في المرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (2.31)، وبدرجة قليلة. وهذه النتيجة تتفق مع نتيجة دراسات: جيوبيلو (Giubilo, 2020) بأنّ إيمان الناخبين أن هناك بداية جديدة في العمل الانتخابي رفع نسبة المشاركة في انتخابات جنوب أفريقيا عام 2009. ومائيو وفليندرز(Matthew & Flinders, 2017) بأنّ ارتفاع مشاركة الناخبين في الانتخابات البريطانية كان بسبب القوانين الدستورية التي تقوم على الجودة والنوعية ومبدأ المساواة.

وبالمقاربة، يمكن تحليل أدوار الناخب وأنساق الانتخاب في إطار إسهامها في الترابط الداخلي بين عناصر النسق وقدرته على التكيف مع البيئة الخارجية؛ إذ مثلت المتطلبات الوظيفية في مجتمع الانتخابات نموذج الوظائف الأربعة التي أشار إليها "بارسونز"، فهناك معوقات فرضت على الناخب وجوديًا، تمثلت في مشكلة التكيف مع الظروف، وتحقيق الأهداف، والتكامل، وتصرف التوترات، وقد اعتمدت أنساق الانتخابات على الناخبين إلى جانب اعتمادهم على أنساق الانتخابات، فوجدت العديد من المعوقات الوظيفية للناخبين في أطار التكامل بين وحدات نسق الانتخاب بسبب جائحة كورونا.

وطبيعة نسق الانتخابات يعكس شعور القهر وسيطرة الحكومة سياسيًا لوضع نسق انتخابي مستقل. وعلى الرغم من هذا فإنّ معظم أنساق الانتخابات ليست قهرية، وقد شملت أنساق المشاركة الانتخابية الأردنية عدد الوحدات في إطار التفاعلات الرمزية فيما بينها، إلى جانب العناصر المختلفة للمشاركة؛ فالترابط بين الوحدات المختلفة كاد أن يزول؛ بسبب متغيرات متداخلة فرضتها جائحة كورونا في وقت التصويت؛ إذ لم يتمكن نسق الانتخاب من الاستمرار في ظل الجائحة، فوحدات المشاركة في ظل نسق الانتخاب ليست شخصية، فهناك تضاربًا بين مصالح الناخبين، أو التعاون فيما بينهم في ظل الجائحة، فبدت سلوكياتهم مختلة وجوديا، بسبب تخوفهم من العدوى، وتحولهم إلى مصدر شك وخوف.

ويبدو أنّ التعاون بين الناخبين توقّف على أهمية الهدف الذي يسعون إليه، فإذا كان الهدف هامًا فذلك سيؤدي إلى تعاون مثمر فيما بينهم. يتضح ذلك من متغيرات نمط مشاركة الناخب التي تشير إلى ملامح الشخصية، والثقافة الاجتماعية المختلة وجوديًا في نسق الانتخابات، بحيث دخلت متغيرات نمط الاختيار في تحليل تلك الملامح؛ إذ انطوت جميع مشاركات الناخبين على الاختيارات من بين البدائل التي دخلت في بناء المشاركة؛ وعلى إثرها احتار الناخب من الظروف المختلفة في الاختيار بين البدائل أثناء التصويت، خاصة مع وجود عدد كبير من البدائل النافعة، التي فرضت عليهم وجودًا أمنيًا (أنطولوجيا) جعلتهم يعزفون عن المشاركة والبقاء في بيوتهم.

وكشفت متغيرات نمط اختيار الناخب عن صعوبة الاختيار بين البدائل المتاحة في ظلّ الجائحة؛ فأشارت هذه الاختيارات إلى تحديد أدوار للناخبين، حين قامت مجموعاتهم بتوزيع الأدوار عليهم قبل التصويت وأثناء التصويت؛ فسعى الناخب إلى توجهاتهم العشائرية، أو المناطقية، دون اعتبار للآخرين أو العكس، إذ كشف عن خصوصيته الغائبة وجهوده المبذولة في آنٍ واحد، فقد تحكّم إمّا السلوك العقلي وإمّا السلوك العاطفي في الفعل الصادر عن الناخب للاختيار بين البدائل، فمال الناخب إلى الرأي العاطفي عندما كان لهدفه تأثير نفسي عليه، ويتعامل مع المشاعر والأحاسيس.

ومن مظاهر مطلب السعي لتحقيق الأهداف، تعاون الناخبين مع الآخرين إذا كانوا من العارفين لهم، ولا يمكننا أن نتصور التعاون بين الغرباء إلا في حالة وجود مصلحة مشتركة، ومنه التعاون بين الناخبين داخل إطار العشيرة حتى مع اختلاف أهدافهم، ومنه السعي إلى الأهداف الاقتصاديّة، في ضوء المؤهلات ورأس المال المتاح له، بينما اعتمد في حالات اجتماعية تمثلت في المصادر التي شملت القدرة على التقرب من الآخرين. وتشير النتائج إلى التوجه الذاتي مقابل التوجه الجماعي عند المشاركة في الانتخابات البرلمانية لتحقيق المصالح الفردية والاجتماعية.

لهذا بدت لنا من النتائج أن الترابط بين أنساق الانتخابات الأردنية المختلفة في إطار الحديث عن الملامح الشخصية والنسق الثقافي للناخبين كانت تقديرها متوسطة. وقد بدت لنا من النتائج أيضا أن نسق الانتخاب له الأولوية؛ فهناك نسق انتخابي أهم من الآخر. والوحدة الأساسية في جميع أنساق الانتخابات الأردنية تمثلت في ترابط الناخب بالآخرين في المجموعة العشائرية أو المناطقية؛ فأدّى الناخب الأدوار المختلفة في ضوء توقعاته السلوكية. وقد بدت من النتائج أنّ هناك أدوارًا نوعية لم يتمكن منها معظم الناخبين، وهناك أدوار متكاملة، حققت الدلالة البنائية من الجماعة العشائرية التي

لعبت هذه الأدوار، في ضوء دور القيم والمبادئ.

ويبدو من النتائج أن تحقيق التوازن في انتخابات مجلس النواب التاسع عشر، ارتبط بتلبية المتطلبات الوظيفية على مستوى المشاركة الانتخابية، إذ شمل نسق الثقافة الأردني على مجموعة من القيم التي دعت الناخبين إلى المشاركة لاستمرار نسق الانتخاب؛ بحيث تمثلت ملامح الشخصية الوسيلة الأولى لاتخاذ قرار المشاركة وتحقيق الأهداف والسعي إليها، فقد توقف النموذج السلوكي الصادر عن الناخبين على الموارد البيئية، والقدرة على تكيفهم، وكذلك التكامل مع النسق الثقافي. ومع وجود أنساق فرعية شملت الثقافة العامة وملامح الشخصية والنسق الاجتماعي والنموذج السلوكي للناخبين، فقد أشارت النتائج إلى المتطلبات الوظيفية التي كان لها العديد من الآثار على نسق الانتخاب. وفي إطار وظيفة التكيف فإنّ مؤسسات الانتخاب حددت أدوار الناخبين، وقد اعتمدت على تكنولوجيات متاحة سهلت من سير الانتخابات، فقد خضع السعي إلى تحقيق الأهداف، إلى قيود بيئية، أجبرت الناخبين إلى قبول نسق الانتخاب والاقتناع به.

وبالمقاربة مع نظرية الدراسة، فقد شملت أنساق الانتخاب على الاقتصاد، والسياسة العامة، والنسق الاجتماعي، واستمرار النسق ومدى التعديلات فيه. كما ميّز التبادل الوظيفي جميع الناخبين في المجتمع الأردني، خاصة المجتمعات المحلية الريفية؛ ولعبت السياسة الاقتصادية والاجتماعية دورًا كبيرًا في تمكين الناخبين من التعامل مع الظروف والبيئة.

كما أشارت النتائج إلى أنّ المال السياسي مثّل الوسيلة لهذا التميز في إطار العلاقة بين الاقتصاد وأنساق الانتخاب الفرعية. كذلك مثل هذا المال مقياس وثمن المشاركة، فالمشاركة قامت عند البعض على مدى القدرة على توفير هذا المال. كما أنّ بعض المرشحين المستأنفين للعمل الانتخابي ربما ينقلون هذا في إطار تبادل المال مع الأصوات. حيث أعلنت النتائج أنّ المال السياسي هو السبب في إحداث الخلل أو التشويه في نسق الانتخاب. فالعلاقات المتبادلة بين هذا المال وبعض الناخبين، لاقت رواجًا لدى أصحاب الضمائر المنحرفة، مع وجود جماعات خارج حدود القانون حاولت بناء العلاقات المشوهة بين الانتخابات والمال السياسي. مع العلم أنّ أنساق الانتخابات الفرعية خضعت أمنيا إلى الثقافة العامة، فاعتمدت التبادل الاقتصادي القانوني في الانتخابات على استثمار المال والنفوذ والخضوع إلى القيم المشتركة. وفي إطار تحليل هذا التبادل بين المال والمشاركة والسلطة والنفوذ والقيم، جاءت مخرجات النتائج على الأغلب تتماشى مع قواعد الأدب والأخلاق العامة.

السؤال الثالث: هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين محفزات مشاركة الناخبين الأردنيين في انتخابات مجلس النواب التاسع عشروبين متغيرات:(النوع الاجتماعي، والسن، والحالة الاجتماعية، والدخل الشهري، والمستوى التعليمي، ومجال العمل، ومكان السكن، والديانة)؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحفزات مشاركة الناخبين تبعًا لمتغيرات الدراسة، باستخدام تحليل التباين، والجدول أدناه يوضح ذلك.

جدول (7): المتوسطات الحسابية والانحر افات المعيارية لمحفزات مشاركة الناخبين الأردنيين في انتخابات مجلس النواب التاسع عشر تبعا لمتغيرات الدراسة

المتغير	الفئات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
النوع الاجتماعي	ناخب	3.62	.678	4.045	.045
	ناخبة	3.55	.672		
السن	30-18	3.67	.648	6.441	.002
	50-31	3.44	.727		
	أكثر من 51	3.61	.618		
الحالة الاجتماعية	أعزب	3.66	.669	1.652	.192
	متزوج	3.54	.657		
	غير ذلك	3.28	.827		
الدخل الشهري	منخفض (أقل من 500) دينار	3.58	.725	.701	.497
	متوسط (501- 1000)	3.60	.651		
	مرتفع (أكثر من 1001)	3.40	.659		
المستوى التعليمي	أقل من ثانوي	3.74	.486	6.196	.000
	ثانوي	3.66	.582		
	دبلوم متوسط	3.62	.658		
	بكالوريوس فأعلى	3.54	.716		

المتغير	الفئات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
مجال العمل	حكومي	3.67	.593	10.136	.000
	خاص	3.43	.748		
	متقاعد	3.67	.640		
مكان السكن	مدينة	3.51	.729	2.044	.153
	قرية	3.66	.605		
الديانة	مسلم	3.59	.677	.012	.914
	مسيحي	3.54	.650		

يتبين من الجدول (7) وجود فروق ذات دلالة إحصائية (⍺ = 0,05) تعزى لأثر متغير النوع الاجتماعي، فبلغت قيمة "ف" (4.045) وبدلالة إحصائية بلغت (045.)، وجاءت الفروق لصالح الناخبين الذكور. كذلك، وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لأثر متغير السن، فبلغت قيمة "ف" (6.441) وبدلالة إحصائية بلغت (002.) ولبيان الفروق الزوجية الدالة إحصائيا بين المتوسطات الحسابية تم استخدام المقارنات البعدية بطريقة "شفيه" كما هو مبين في الجدول (8). كما يتبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لأثر متغير الحالة الاجتماعية، فبلغت قيمة "ف" (1.652) وبدلالة إحصائية بلغت (192.). وأيضا عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لأثر متغير الدخل الشهري، فبلغت قيمة "ف" (701.) وبدلالة إحصائية بلغت (497.).

كذلك يُظهر الجدول عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لأثر متغير المستوى التعليمي، حيث بلغت قيمة "ف" (6.196) وبدلالة إحصائية بلغت (000.)، ولبيان الفروق الزوجية الدالة إحصائيا بين المتوسطات الحسابية تم استخدام المقارنات البعدية بطريقة "شفيه" كما هو مبين في جدول(9). كما تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لأثر متغير مجال العمل، فبلغت قيمة "ف" (10.136) وبدلالة إحصائية بلغت (000.)، ولبيان الفروق الزوجية الدالة إحصائيا بين المتوسطات الحسابية تم استخدام المقارنات البعدية بطريقة "شفيه" كما هو مبين في الجدول (10). فضلا عن ذلك يتبين، عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لأثر متغير مكان السكن، فبلغت قيمة "ف" (2.044) وبدلالة إحصائية بلغت (153.). وأخيرا، عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لأثر متغير الديانة، حيث بلغت قيمة ف (012.) وبدلالة إحصائية بلغت (914.)

جدول (8) المقارنات البعدية بطريقة شفيه لأثر السن على محفزات مشاركة الناخبين الأردنيين في انتخابات مجلس النواب التاسع عشر

أفراد فئات المتغير	المتوسط الحسابي	30-18	50-31	أكثر من 51
30-18	3.67			
50-31	3.44	*.22		
أكثر من 51	3.61	.05	*.17	
*دالة عند مستوى الدلالة (⍺ = 0,05).				

يتبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية(⍺ = 0,05) بين (31-50) من جهة، وكل من (18-30)، وأكثر من (50) من جهة أخرى، وجاءت الفروق لصالح (18-30)، و(أكثر من51).

جدول (9): المقارنات البعدية بطريقة شفيه لأثر المستوى التعليمي على محفزات مشاركة الناخبين الأردنيين في انتخابات مجلس النواب التاسع عشر

فئات المتغير	المتوسط الحسابي	أقل من ثانوي	ثانوي	دبلوم متوسط	بكالوريوس فأعلى
أقل من ثانوي	3.74				
ثانوي	3.66	.08			
دبلوم متوسط	3.62	.12	.04		
بكالوريوس فأعلى	3.54	*.20	*.12	.08	
* دالة عند مستوى الدلالة (⍺ = 0,05).					

يتبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية (□ = 0,05) بين (بكالوريوس فأعلى) من جهة و(أقل من ثانوي)، و(ثانوي) من جهة أخرى، وجاءت الفروق لصالح (أقل من ثانوي) و(ثانوي).

جدول (10): المقارنات البعدية بطريقة شفيه لأثر مجال العمل على محفزات مشاركة الناخبين الأردنيين في انتخابات مجلس النواب التاسع عشر

فئات المتغير	المتوسط الحسابي	حكومي	خاص	متقاعد
حكومي	3.67			
خاص	3.43	*.24		
متقاعد	3.67	.00	*-.24	
* دالة عند مستوى الدلالة (□= 0,05)				

يتبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين (خاص) من جهة وكل من (حكومي) و(متقاعد) من جهة أخرى, وجاءت الفروق لصالح (حكومي) و(متقاعد).

السؤال الرابع: هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين معوقات مشاركة الناخبين الأردنيين في انتخابات مجلس النواب التاسع عشر، وبين متغيرات: (النوع الاجتماعي، والسن، والحالة الاجتماعية، والدخل الشهري، والمستوى التعليمي، ومجال العمل، ومكان السكن، والديانة)؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعوقات مشاركة الناخبين الأردنيين في انتخابات مجلس النواب التاسع عشر حسب متغيرات الدراسة، ولبيان الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية تم استخدام تحليل التباين، كما في الجداول أدناه.

جدول (11): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعوقات مشاركة الناخبين الأردنيين في انتخابات مجلس النواب التاسع عشر تبعا لمتغيرات الدراسة

المتغير	الفئات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
النوع الاجتماعي	ناخب	3.12	.711	3.837	.050
	ناخبة	3.22	.707		
السن	18-30	3.18	.718	3.910	.020
	31-50	3.24	.729		
	أكثر من 51	3.02	.637		
الحالة الاجتماعية	أعزب	3.19	.726	.049	.952
	متزوج	3.15	.699		
	غير ذلك	3.17	.695		
الدخل الشهري	منخفض (أقل من 500) دينار	3.20	.707	.386	.680
	متوسط (501- 1000)	3.16	.715		
	مرتفع (أكثر من 1001)	3.15	.677		
المستوى التعليمي	أقل من ثانوي	3.11	.733	1.494	.215
	ثانوي	3.13	.732		
	دبلوم متوسط	3.07	.626		
	بكالوريوس فأعلى	3.21	.719		
مجال العمل	حكومي	3.15	.723	.912	.402
	خاص	3.24	.684		
	متقاعد	3.12	.725		
مكان السكن	مدينة	3.20	.715	.332	.565
	قرية	3.14	.706		
الديانة	مسلم	3.16	.713	.895	.344
	مسيحي	3.29	.670		

يتبين من جدول(11) وجود فروق ذات دلالة إحصائية (⍺ = 0,05) تعزى لأثر متغير النوع الاجتماعي، فبلغت قيمة "ف" (3.837) وبدلالة إحصائية بلغت (050.)، وجاءت الفروق لصالح الناخبات الإناث. كذلك، وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لأثر متغير السن، حيث بلغت قيمة "ف" (3.910) وبدلالة إحصائية بلغت (020.)، ولبيان الفروق الزوجية الدالة إحصائيا بين المتوسطات الحسابية تم استخدام المقارنات البعدية بطريقة "شفيه" كما في جدول (12). وتبيّن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لأثر متغير "الحالة الاجتماعية" و"الدخل الشهري" و"المستوى التعليميّ" و "مجال العمل" و "مكان السكن" و" الديانة"، فبلغت قيمة "ف" على الترتيب (049.), (386.), (1.494), (912.), (332.), (895.).

جدول (12): المقارنات البعدية بطريقة شفيه لأثر السن على معوقات مشاركة الناخبين الأردنيين في انتخابات مجلس النواب التاسع عشر

فئات المتغير	المتوسط الحسابي	30-18	50-30	أكثر من 51
30-18	3.18			
50-31	3.24	-.05		
أكثر من 51	3.02	*.17	*.22	
*دالة عند مستوى الدلالة (⍺ = 0,05).				

يتبين من الجدول (12) وجود فروق ذات دلالة إحصائية (⍺ = 0,05) بين(أكثر من 50) من جهة و(18-30)، و(31-50) من جهة أخرى، وجاءت الفروق لصالح (18-30)، و(31-50).

خاتمة الدراسة:

سعت الدراسة إلى الكشف عن محفزات ومعوقات المشاركة في الانتخابات البرلمانيّة لمجلس النواب الأردني التاسع عشر، باستبانة طبقت على (840) ناخبًا وناخبة من مجتمع الدراسة؛ مرتكزة على المنهج الوصفي التحليلي، كركيزة أساسية في التحليل البنائي الوظيفي. وتمّ تنفيذها من شهر يناير إلى نوفمبر عام 2020. وأظهرت نتائج الدراسة أنّ تقديرات محفزات مشاركة الناخبين، جاءت بدرجة تقدير متوسطة، كان أولها: محور "الحافزيّة للإنجاز" بدرجة مرتفعة، بتعزيز دور الناخبين كمواطنين صالحين، وتحقيق الديموقراطية، وإنجاز الأهداف الوطنية والمطالب الشعبية من الحكومة. وثانيها: محور"السعي للحاجات" بدرجة متوسطة، بمنحهم الصداقة والحب والانتماء، والثقة واحترام الآخرين المتبادل. وثالثها: محور"الاندماجية في المشاركة" بدرجة متوسطة، بتحقيقهم الوحدة الوطنية، وتغليب المصالح العامة والقومية. وآخرها: محور"أفضلية المشاركة" بدرجة متوسطة، بتفضيلهم المرشح المعروف بمواقفه الوطنية والشخصيّة معهم، والمنتمي إلى منطقتهم الجغرافية.

وجاءت تقديرات معوقات مشاركة الناخبين بدرجة تقدير متوسطة ككل, ولكل المحاور، كان أولها: "المعوّقات الاقتصادية"؛ بتحقيق مصالح خاصة للمرشحين وتوسع نفوذهم المادي، ولتأثير المال السياسي (الأسود) على الانتخابات. وثانيها: "المعوّقات السياسية"؛ بعدم شفافية الانتخابات وتزوير إرادة الناخبين، ومن قوانين الانتخاب. وثالثها: "المعوّقات الاجتماعية"؛ بسيطرة الطبقة الغنية، وانقسام المجتمع، وصراع العشائر، والتعصب، والكراهية، والتمييز. وآخرها: "المعوّقات الثقافية"؛ بتفضيل للكثرة على حساب الجودة والنوعية، ولكونها تتعارض مع مبدأ المساواة. كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (⍺ = 0,05) بين مجال محفزات المشاركة الانتخابية، ومتغيّرات الدراسة، باستثناء متغيّرات: "النوع الاجتماعي" والسّن" و"المستوى التعليمي"، ومجال "العمل". كذلك كشفت عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متغيّرات مجال معوقات المشاركة الانتخابية، ومتغيّرات الدارسة، باستثناء متغيّري: "النوع الاجتماعي"، و"السن".

التوصيات:

1- على الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني أن تجعل أفضلية المشاركة في الانتخابات، تدور في إطار المصلحة العامة، بعيدًا عن الدوافع الشخصية، والمناطقية، والعشائرية.

2- إيجاد سبل توافقية بين الحكومة والمواطنين، لدعم المشاركة في الانتخابات البرلمانية، من أجل الابتكار، وتحقيق الخدمات، والشعور بالثقة، والاحترام المتبادل، وجعلها تدور في إطار الصداقة والحب والانتماء والأمن المجتمعي.

3- ضرورة تعاون الحكومة مع المواطنين لجعل الانتخابات البرلمانية مصلحة وطنية عليا، ودون النظر إليها أنّها مضيعة للوقت والجهد، فهي وسيلة لإفراز أصحاب الكفاءات والخبرات والمعارف لمصلحة الوطن والمواطن.

4- التعاون بين الحكومة والمواطنين لجعل الانتخابات البرلمانية تحقق تضامن المجتمع وتحالف العشائر، بعيدًا عن التعصب والكراهية والتمييز، فالانتخابات تفرز الكفاءات والخبرات ولا تؤدي لسيطرة الطبقة الغنية على الانتخابات، وجعل أعرافنا الاجتماعية تسمح للمرأة وتلين لها بالمشاركة ناخبة أو مرشحة.

5- تعاون الحكومة مع المواطن لجعل الانتخابات البرلمانية ذات فوائد عامة، ولتعزز مصلحة الوطن والمواطن، وأن يكون دور الحكومة قائم على تفعيل دور الأحزاب، ولضمان شفافية الانتخابات وعدم تزوير إرادة الناخبين، وأن يكون قوانين الانتخابات تتوافق مع التغيرات الداخلية والخارجية لما فيه مصلحة الوطن والمواطن.

6- التعاون بين الحكومة والمواطن وكافة مؤسسات الدولة الرسمية وغير الرسمية لجعل الانتخابات البرلمانية تخدم الاستقرار والتضامن المجتمعي، وتحقق خدمات المواطنين المختلفة، وحتى يشعر الناخبون بالسعادة من المشاركة بسبب الثقة المشتركة.

المصادروالمراجع

إطبيش، أ. (2016). *قوانين الانتخابات الأردنية وأثرها على النظام السياسي الأردني للفترة (1989- 2016)، رسالة دكتوراه غير منشورة*، عمادة الدراسيات العليا، جامعة مؤته،الأردن.

بلص، هـ (2018). *التنظيم القانوني للهيئة المستقلة في إدارة الانتخابات النيابية: دراسة تحليلية. رسالة دكتوراه غير منشورة*، كلية الدراسات العليا جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن.

الجزيرة نت. (2020). إقبال ضعيف على التصويت.. إغلاق صناديق الاقتراع بالانتخابات البرلمانية في الأردن. تاريخ الإطلاع: 10/ نوفمبر/ 2020، الموقع: https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/11/10/%D8%A7%D8%A7-237

الحايك، أ. (2020). قراءة في الانتخابات النيابية 2020، سرايا الإخبارية، تاريخ الإطلاع: 26/ سبتمبر/ 2020، الموقع: https://www.sarayanews.com/article/648599

حسين، ف. (2018). *دور مجلس النواب الأردني السابع عشر في عملية الإصلاح السياسي، رسالة ماجيستير، غير منشورة*، معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت، الأردن.

أبو حمّاد، إ. (2019). *النظام القانوني للسلوك البرلماني الأردني، رسالة ماجستير غير منشورة*، جامعة اليرموك.

الخزاعي، ح. (2006). مشاركة المرأة في الانتخابات البرلمانية في الأردن تطبيقاً على نتائج الانتخابات البرلمانية لعام 2003، *دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية*، 33 (1)، 53-

الخطيب، ن. (2008). *دور الأحزاب السياسية في النظام السياسي الأردني، رسالة ماجستير غير منشورة*، كلية الدراسات القانونية العليا، جامعة عمان العربية، الأردن.

الرشيدي، ن. (2016). *السلوك التصويتي للشباب الكويتي في الانتخابات البرلمانية: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة*، معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت، الأردن.

زاد الأردن الخباري. (2020 أ). 45% من الشباب لا يريدون المشاركة بالانتخابات، تاريخ الإطلاع: 07/سبتمبر/ 2020، الموقع: http://www.jordanzad.com/index.php?page=article&id=397474

الزعبي، عدنان سعد. (2020). مصير النواب والحكومة، عمون الاخبارية، تاريخ الاطلاع (24/ سبتمبر/ 2020)، الموقع: https://www.ammonnews.net/index.php?page=article&id=566102

الزعبي، ف. (2010). نظام الحماية الوطني لحقوق الإنسان في الأردن ومدى ملاءمته للمعايير الدولية، أبحاث اليرموك، *سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية*، جامعة، اليرموك، ، الأردن. 804- 821

الزيود، إ. (2000). *العشيرة والانتخابات النيابية في الأردن. رسالة ماجستير غير منشورة*، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، الأردن.

سعيد، أ. (2020). الكورونا والانتخابات، وكالة جراسيا الاخبارية، تاريخ الاطلاع: 15/ اكتوبر/2020، الموقع: http://www.gerasanews.com/article/370017

سعيدين، إ. (2019). *الحكومة البرلمانية في النظام الدستوري الأردني، بين النظرية والتطبيق، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة*، كلية القانون، جامعة اليرموك، الأردن.

السليم، أ. (2019). أثر الأنظمة الانتخابية على ترشح المرأة الأردنية للانتخابات النيابية (1989- 2016)، *دراسات - العلوم الإنسانية والاجتماعية*، 46 (1)، ملحق (1)، 182- 200.

الشخانبة، ر. (2018). *دستورية كوتا الأقليات في قانون الانتخاب الأردني رقم (6) لسنة 2016، رسالة ماجستير غير منشورة*، قسم القانون العام، *كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.*

الشياب، م. (2016). علاقة الإخوان المسلمين بالنظام السياسي الأردني من عام (1999- 2015)، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية

الآداب، جامعة اليرموك، الأردن.
الطراونة، م. (2020). تغييرات جذرية بـ"برلمان 19".. و 100 نائب جديد للمرة الأولى، تاريخ الاطلاع: 11/ أكتوبر/ 2020، الموقع: https://alghad.com
العالول، ل. (2020). انتخابات 2020. هل ستكون مختلفة؟ تاريخ الاطلاع: 27/ يوليو/ 2020،
الموقع: https://www.ammonnews.net/index.php?page=article&id=553778
عثمان.إ (2008). *النظرية المعاصرة في علم الاجتماع*. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.
العجمي، م. (2012). الانتماء القبلي والمشاركة في الانتخابات : دراسة ميدانية على من المجتمع الكويتي، *المجلة العلمية لكلية الآداب*، جامعة دمياط - كلية الآداب، (1)، 997- 1059
أبو العدس، ن. (2018). *معوقات المشاركة السياسية في الأردن: دراسة سوسيولوجية على عينة من غير المشاركين في الانتخابات البرلمانية للمجلس الثامن عشر. رسالة ماجستير غير منشورة*، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة اليرموك، الأردن.
العدوان، خ، والعزام، ع. (2018). الدلالة الرمزية للقوائم الانتخابية لمرشحي انتخابات مجلس النواب الأردني "الثامن عشر" ودورها السياسي في تمكين الناخبين من الاقتراع، *دراسات- العلوم الإنسانية والاجتماعية*.
العرسان، م. (2020)." 47 حزبا تخوض الانتخابات النيابية في الأردن. فما حظوظها؟ تاريخ الاطلاع: 20/ أغسطس/ 2020،
الموقع: https://arabi21.com/story/1308388/47-
العزام، ع. (1991). اتجاهات عينة مختارة من المجتمع الأردني نحو المشاركة السياسية، *دراسات- العلوم الإنسانية والاجتماعية*، 8 (2)، 178
العزام، ع. (2007). *المشاركة السياسية للشباب الأردني. رسالة دكتوراه غير منشورة*، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، مصر.
العمري، إ. (1997). *أثر التسييس على الانتخابات النيابية في الأردن لعام 1993. رسالة ماجستير غير منشورة*، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، الأردن.
العواملة، ر. (2020). دور قوانين الانتخابات في تمثيل الاحزاب السياسية في المجالس النيابية في الأردن بعد مرحلة التحول الديموقراطي (1989- 2016)، *دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية*، 47 (1)، 772- 789.
الغد الأردني. (2020 ب). تراجع التمثيل النسائي في مجلس النواب التاسع عشر. (27/ يوليو/2020) https://alghad.com
الغد الأردني،. (2020 أ). 1076 مواطنا ومواطنة يرغبون بالترشح للانتخابات النيابية، تاريخ الموقع: 26/ اغسطس/ 2020، الموقع: https://alghad.com/1076
غلوم، ي. (1996). الديوانيات والمشاركة السياسية في الكويت، *مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت*، 12 (1- 3)، 15-.
غلوم، ي؛ مايز، ك؛ لوكلير، ش. (1997)، المشاركة السياسية في الكويت، *مجلة العلوم الاجتماعية*، الكويت 25 (4)، -17.
قناة المملكة. (2020). 295 قائمة مترشحة للانتخابات النيابية، تاريخ الإطلاع (27/ يوليو/2020)، الموقع: almamlakatv.com/news/48221-295-9
الكيلاني، م. (2020).الانتخابات النيابية الأردنية 2020، تاريخ الاطلاع: 13/ أغسطس، 2020، الموقع: http://www.gerasanews.com/article/364349
المطيري، س (2018). *اعتماد الناخب الكويتي على مواقع التواصل الاجتماعي كمصدر للمعلومات عن الانتخابات البرلمانية 2016". رسالة ماجستير غير منشورة*، قسم الصحافة، كلية الاعلام، جامعة اليرموك، الأردن.
منصور، ن. (2020 أ). "ورطة" الحكومات في الأردن. تاريخ الاطلاع: 13/ أكتوبر/ 2020، الموقع: https://alghad.com
منصور، ن. (2020ب). الانتخابات القادمة والثقة بمجلس النواب، تاريخ الاطلاع: 30/ مايو/ 2020، الموقع: https://alghad.com
النبوي، ن. (1998). أثر عمل المرأة المتعلمة على المشاركة في الانتخابات البرلمانية، *مجلة التعاون*، 58، 119- 120
نوايسة، ز. (2020). مصير مجلس النواب والحكومة والانتخابات. تاريخ الاطلاع: 13/ أكتوبر/ 2020، الموقع: https://alghad.com
الهزايمة، م ؛ السعد، س .(2011). مدى إدراك ناخبي منطقة غرب إربد لوصول أحد مرشحي المنطقة إلى قبة البرلمان التحديات الداخلية والحلول، *دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية*، 38 (1) ، 29- .
الهيئة المستقلة للانتخابات. (2020). النظام الانتخابي. تاريخ الاطلاع: 20/ أكتوبر/ 2020) الموقع: https://www.iec.jo/ar
الودعان، هـ. (2011). أثر التحول الديمقراطي في العلاقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في النظام السياسي الأردني (1989- 1997). *المجلة الاردنية للعلوم الاجتماعية*، 4 (3)، 320- .
وكالة أخبار المرأة. (2020). تراجع نسبة تمثيل المرأة الأردنية بمجلس النواب الجديد. تاريخ الاطلاع: 16/ نوفمبر/ 2020،
الموقع: https://elnel-news.com/egypt/219819.html

References

Barber, B. (2001). Parsons' Second Project: The Social System- Sources, Development, and Limitations. In Book: Trevino. A Javier & Neil J.Smelser, *Talcott Parsons Today: His Theory and Legacy in Contemporary Sociology*. New York: Rowman and Littlefield Publishers, Inc.

Biegelbauer, P & Hansen J (2011). Democratic Theory and Citizen Participation: Democracy Models in the Evaluation of Public Participation in Science and Technology. *Science and Public Policy*, 38 (8), 589–.

Bourricaud F. (1977). *The Sociology of Talcott Parsons. Translated by Arthur Goldhmmer and Harry M. Johnson*. Chicago and London: The University of Chicago Press.

Buttorff. G. (2018). The Islamic Action Front: Between Participation and Boycotts, *Authoritarian Elections and Opposition Groups in the Arab World.* 91-127.

Fitzhhenry, R. (1986). Parsons, Schutz and the Problem of Verstehen. In Holton, R & Turner, B, *Talcott Parsons on Economy and Society*, New York: Rout Ledge.

Fuchs, S. (2001). Networks and system. In Book: Trevino. A Javier & Neil J.Smelser, T*alcott Parsons Today: His Theory and Legacy in Contemporary Sociology.* New York: Rowman and Littlefield Publishers, Inc.

Giddens, A. (1968). Power in the Recent Writings of Talcott Parsons', *Socioloigy*, 2, 260-270.

Giubilo, F. (2010). What Could be the Future of South Africa After National Elections On 22 April 2009? *Transition Studies Review*, 16, 948–961 .

Hamilton, P. (1983). *Talcott Parsons*. New York: Ellis Harwood Limited.

Holton J. & Turner B. (1986).*Talcott Parsons on Economy and Society*. London: Rutledge and Kegan Plc.

Holton, R. (1986). Reading Parsons: Introductory Remarks. In Holton, R & Turner, B, Talcott Parsons on Economy and Society. New York: Rout Ledge.

Krook, M. (2008). Quota Laws for Women in Politics: Implications for Feminist Practice. *Social Politics: International Studies in Gender, State & Society*, 15 (3), 345 368. Https://Doi.Org/10.1093/Sp/Jxn014

Luhmann, N. (1995). *Social System*. Stanford: Stanford University Press.

Maogoto, C. & Andrew, C. (2014).The Arab Spring's Constitutional Indigestion: Has Democracy Failed in the Middle East? *Liverpool Law Review*, 35, 105–134.

Matthews, F. & Flinders, M. (2017). Patterns of Democracy: Coalition Governance and Majoritarian Modification in the United Kingdom, 2010–2015. *British Politics*, 12, 157–182

Neustadt, R. (1976). *Presidential Power*. New York: Wiley.

Norris, P. (2006).The Impact of Electoral Reform on Women's Representation. *Acta Politica*, 41, 197–213.

Parsons, T. & Shills, E. (1951). *Toward A General Theory of Action*. Cambridge: Harvard University Press.

Parsons, T. & Smelser, N. (1956). *Economy and Society*. New York: Free Press.

Parsons, T. (1949*). Essays in Sociological Theory*. Revised Edition, New York: The Free Press.

Parsons, T. (1951). *The Social System*. London: Rout Ledge.

Parsons, T. (1954). *Essays in Sociological Theory*. New York: The Free Press.

Parsons, T. (1963). On the Concept of Political Power. *Proceeding of the American Philosophical Society*, 107 (3), 232-262.

Parsons, T. (1968 a). *The Structure of Social Action: A Study in Social Theory with Special Reference to a Group of Recent European Writers,* Vol. 1. New York: The Free Press.

Parsons, T. (1968 b).*The Social System* .New York: the Free Press,

Parsons, T. (1968 c).*The Structure of Social Action: A Study in Social Theory with Special Reference to A Group of Recent European Writers,* Vol. 2. New York: The Free Press.

Parsons, T. (1970). On Building Social System Theory: A Personal History, *Daedalus* , 99, 826-881.

Parsons, T. (1978). *Action Theory and the Human Condition*. New York: Free Press.

Robertson, R. & Turner B. (1991). *Talcott Parson Theorist of Modernity*. New Bury Park: Sage Publications.

Salo, A. & Kuusi, O. (2001). Developments in Parliamentary Technology Assessment in Finland. *Science and Public Policy*, 28 (6), 453–464, Https://Doi.Org/10.3152/147154301781781264.

Swedberg, R. (1987). *Economic Sociology: Past and Present, Current Sociology* 35, 1-215.

Tangian, A. (2017). Policy Representation of a Parliament: The Case of the German Bundestag 2013 Elections. *Group Decision and Negotiation*, 26, 151–179.

Trevino. A. & Smelser, N. (2001). *Talcott Parsons Today: His Theory and Legacy in Contemporary Sociology*. New York: Rowman and Littlefield Publishers, Inc.

Turner, B. (1986 a). *Parsons and His Critics: On the Ubiquity of Functionalism. In Holton, R & Turner, B, Talcott Parsons on Economy and Society*. New York: Rout Ledge.

Turner, B. (1986 b). *Sickness and Social Structure: Parsons Contribution to Medical Sociology*. In Holton, R & Turner, B, *Talcott Parsons on Economy and Society*. New York: Rout Ledge.

Turner, B. (2001). Social System and Complexity Theory, Trevino. A Javier & Neil J. Smelser, *Talcott Parsons Today: His Theory and Legacy in Contemporary Sociology*. New York: Rowman and Littlefield Publishers, Inc.

Turner, J. (2001). Can Functionalism Be Saved? In Book: Trevino. A Javier & Neil J. Smelser, *Talcott Parsons Today: His Theory and Legacy in Contemporary Sociology*. New York: Rowman and Littlefield Publishers, Inc.